obeikandl.com

الفصل الثالث

الثورتان والمرحلة الانتقالية

obeikandl.com

الثورتان والمرحلة الانتقالية

موقف الأحزاب من الثورتين

بعد نجاح حركة الضباط الأحرار ذهب بعض زعماء الأحزاب إلى ثكنات مصطفى باشا برمل الإسكندرية حيث اتخذتها قيادة الثورة مقراً لها وقابلوا محمد نجيب القائد العام ليعبروا له عن تمنياتهم للثورة بالتوفيق والنجاح .. وعلى أثر توجههم هناك قابلهم القائد العام وأعرب أحمد لطفي السيد نيابة عن زعماء الأحزاب عن شعورهم الطيب نحو الحركة المباركة وشكرهم الضباط والجنود الذين أدوا واجبهم بأمانة لتطهير البلاد فردَّ عليهم القائد شاكراً ." [1]

وفي خلال اليومين الأولين لقيام الثورة تلقت القيادة برقيات التأييد، من اللجنة الوطنية بجامعة فؤاد، أطباء المستشفيات الجامعية، هيئة التدريس بجامعة فاروق، أهالي شبرا، مركز ديرب نجم، موظفو وعمال وطلبة الأزهر بطنطا، سكرتارية نقابة الأطباء البيطريين، تجار وعمال شارع محمد على، لواءات الجيش في المعاش، اتحاد الكونستبلات، عنهم محمد خالد، اللجنة التنفيذية العليا لضباط البوليس والإدارة، عنهم توفيق حمدي، جمهور المصلين بمسجد الكردي، بروض الفرج .[٢]

أما ثورة يناير فإن القوى الوطنية والأحزاب السياسية لم تباركها فحسب بل كانت من صناعها ومن المشاركين فيها فما من حزب – ما عدا الحزب الوطني بالقطع – وما من قوة وطنية إلا شارك رجالها في الثورة في المحافظات المختلفة .

([1]) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ " النهضة المصرية ص ٣٨ .

([2]) خالد بن سلطان " موسوعة مقاتل من الصحراء " مرجع سابق حركة الجيش قترب من السلطة .

شارك الشباب والرجال والشيوخ ، شارك النساء والأطفال ، شارك مسلمون من كافة اتجاهاتهم الدينية ومسيحيون من كل طوائفهم المذهبية ، شارك علماء من الأزهر، ورجال من الكنيسة ، شارك أساتذة مدارس وجامعات وتلاميذ وطلاب ، شارك صحفيون ومحامون وأطباء ومن سائر المهن ، شارك رجال فكر ورأي وعامة ، شارك عمال وفلاحون ، شارك حزبيون وغير حزبيين . شارك ممثلون لكل فئات الشعب .

ولا عجب فإذا كان عدد الضباط الأحرار قبل الثورة مائة ضابط فقط هم الذين شاركوا في الانقلاب ٢٣ يوليو فإن عشرين مليون مصري قد شارك في ثورة يناير من كافة المحافظات والتيارات والتوجهات فقد كان هناك إجماع من المصريين الشرفاء على فساد نظام مبارك ووجوب تغييره ، وقد واتتهم فرصة اندلاع الثورة حتى هبوا يؤيدونها ويحمونها ويشاركون فيها ، ومن لم يشارك كانت قلوبهم مع الثوار يدعون لهم ويصلون من أجلهم .

مجلس قيادة الثورة

بعد نجاح الثورة وانضمام باقي القوات المسلحة لها ، وتأييد الشعب الجارف ، ورضوخ الملك فاروق لكل طلبات قادتها كان لا بد من تكوين مجلس لقيادة الثورة لإدارة الأزمات العاجلة ، واتخاذ الإجراءات المناسبة ، وتخطيط السياسات المقبلة ، ويقص علينا خالد محيي الدين قصة تكوين هذا المجلس فيقول : " عقدنا جلسة مغلقة حضرناها نحن التسعة : جمال عبد الناصر، عبد الحكيم عامر، صلاح سالم، جمال سالم، أنور السادات، كمال الدين حسين، حسن إبراهيم، عبد اللطيف البغدادي، خالد محيي الدين ، أعضاء لجنة القيادة .

وطرح جمال عبد الناصر فكرة ضم بعض الضباط إلى اللجنة. كان هناك محمد نجيب، ووجوده معنا ضروري. واقترح جمال عبد الناصر ضم يوسف صديق، فهو الذي لعب دوراً مهماً ليلة الثورة، وأبدى شجاعة فائقة. وكان عبد الناصر يقول: مش

معقول الراجل عمل هذا العمل المجيد، وكل يوم يشوفنا ندخل غرفة، ونقفل علينا، ولا ندعوه، وكان هناك كذلك زكريا محيي الدين، وقد لعب دوراً مهماً هو الآخر، وهناك حسين الشافعي، فقد كان صاحب دور مهم في تحريك سلاح الفرسان، وكان وجوده خارج القيادة يسبب حرجاً شديداً لي، سواء من الناحية الشخصية، أو على المستوى العسكري، ذلك أنه كان أعلى رتبة مني. وكان هناك عبد المنعم أمين، وثروت عكاشة، بدوره البارز في التنظيم منذ قيامه، وآخرون كانوا يتطلعون إلى مقعد في القيادة، بسبب ما أدوه من دور ليلة الثورة .. وأخيراً توصلنا إلى تشكيل جديد "لمجلس القيادة"، راعينا فيه دور بعض الضباط الأحرار البارز في الحركة، ودورهم المقبل في أسلحتهم، وراعينا كذلك تمثيل الأسلحة المهمة. وتكون مجلس القيادة من ١٤ عضواً: الأعضاء التسعة للجنة القيادة القديمة وخمسة أعضاء جدد: محمد نجيب، يوسف منصور صديق، عبد المنعم أمين، زكريا محيي الدين، حسين الشافعي. أما الباقون فقد تقرر استبعادهم، واتفقنا أن نغلق هذا الملف نهائيّاً، وألا نفتحه ثانياً، بمعنى ألا نفكر، أو نسمح ببحث موضوع توسيع مجلس القيادة . " [1]

ثورة بلا مجلس ولا قيادة

وللأسف الشديد فشل ثوَّار يناير في أن يختاروا مجلس قيادة يمثلهم ويتخذ القرار في هذا المجلس بالأغلبية أثناء الثورة ، وبعد نجاح الثورة انشطر الثوَّار إلى أكثر من ١٣٠ ائتلافاً ما بين ثوَّار حقيقيين ومدعين ، وضاع صوت الثوَّار وسط القوى الوطنية والأحزاب . فالقوى الوطنية والأحزاب لها هيكل وتنظيم وكوادر ومقرات ومصادر تمويل وخبرة بالعمل السياسي وجميع هذه الأمور يفتقر إليها شباب الثوَّار الحقيقيون لذا ذاب بعضهم وسط الائتلافات والأحزاب والبعض عاد إلى بيته بعد سقوط النظام . ولم يعد هناك من يمثل مجلس قيادة الثوَّار الحقيقيين ؛ لذا لا عجب أن خرجت الثورة

([1]) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مركز الأهرام للترجمة والنشر ص ١٧٣– ١٧٤ بتصرف .

من أيدي الثوار الحقيقيين ولم يعد لهم تأثير في مسارها ، ربما ثارت الثورة في عكس ما يتمنون .

أنا لا أقول هذا لأثبت أن القوى الوطنية والأحزاب قد سرقت الثورة من شباب الثوَّار ، فالكل قد شارك في نجاح هذه الثورة إنما كنت أتمنى أن يتوحدَّ الثوار الحقيقيون تحت ائتلاف واحد يكون له تأثير في مسار الثورة بدلاً من هذا الانقسام والتشظي .

الثورتان ومفاجأة سقوط النظام

عندما اطمأنت لجنة قيادة الحركة، برئاسة اللواء محمد نجيب أن الملك قد جُرِّد من كل سلاح فلا الشعب يؤيد ولا الجيش يحمي ولا الإنجليز يدافعون ، ولا الأمريكان يساعدون . قررت لجنة القيادة أن تعزل الملك في اجتماعها، يوم ٢٤ يوليو .

وعن هذا القرار يقول محمد نجيب : "كنا قد اتفقنا في اجتماع اللجنة القيادية على عزل الملك . وقررنا ألا يعرف علي ماهر هذا القرار الآن . وفي هذا الاجتماع قررنا إرسال بعض المدرعات والمدافع إلى الإسكندرية تمهيداً لعملية عزل الملك. وكلفت البكباشي زكريا محيي الدين بإعداد خطة تحرك القوات إلى الإسكندرية لحصار قصري الملك ، وذلك امتداداً للخطة التي وضعها لتحريك القوات ليلة ٢٣ يوليو . "

(1)

زعم بعض الناس أن الضباط الأحرار كان هدفهم من الانقلاب العسكري عزل الملك والاستيلاء على الحكم والحقيقة غير هذا فلم يكن لقادة الثورة هدف سوى تطهير الجيش وإقامة الدستور ، لكن نظراً للتأييد الكاسح للثورة من قبل الجيش ، والشعب ، والولايات المتحدة ، والإنجليز جعل قادة الثورة يتمادون في طلباتهم بإقالة وزارة الهلالي، وتشكيل وزارة علي ماهر ، وطرد حاشية الملك فلما وجدوا أن أمر البلاد

(1) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " مرجع سابق ص ١٢١

أصبح في أيديهم وأن الملك قد فقد السيطرة على الجيش ، كما فقد حب الشعب ، ومعاونة حلفائه الأمريكان والإنجليز فكروا في خلعه .

وهذا ما حدث بالضبط في ثورة ٢٥ يناير فلم يكن الثوَّار يطمعون في أكثر من إصلاح النظام وتحقيق شعار " عيش .. حرية .. عدالة اجتماعية " وأقصى أمانيهم تتمثل في : إلغاء حالة الطوارئ .. حل مجلس الشعب ٢٠١٠ المزور ، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي عادل .. إجراء تعديلات دستورية للمواد: ٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ١٧٩ ؛ لضمان حرية الترشح وديمقراطية الاختيار في الانتخابات الرئاسية القادمة تحت الإشراف القضائي الكامل .. إصلاح اقتصادي يحقق العدالة الاجتماعية ، ويلبي حاجات المواطنين الملحة .. وقف مد إسرائيل بالغاز وإعادة النظر في سعر تصديره للدول الأخرى .. العفو عن جميع المعتقلين السياسيين .. حرية تكوين الأحزاب بمجرد الإخطار ، وإلغاء القيود على إصدار الصحف ووسائل الإعلام .. محاكمة المفسدين الذين تضخمت ثرواتهم بطريقة غير مشروعة .

ولكن تعنت النظام في تلبية هذه المطالب التي تحظى باتفاق القوى الوطنية المختلفة ، ومواجهته المظاهرات السلمية التي اندلعت يوم ٢٥ يناير بكافة وسائل القمع والبطش أدى إلى رفع الثوار سقف مطالبهم حتى وصلت لحد إسقاط النظام ومحاكمة رموزه ، وهو ما لم يخطر لهم على بال يوم خرجوا يوم ٢٥ يناير .

الثوار بين الإيثار والأثرة

في الثانية والنصف ظهراً، أُذيع بيان مطوَّل باسم قيادة حركة الضباط الأحرار يتضمن دستور الحركة يقول : " لكل حركة من حركات البناء والإصلاح دستورها، الذي تسير على هديه، ولها منهاجها، الذي تعنى باتباعه، فلا تخرج عنه . وهي لا تنجح، إلا إذا اتبعت هذا المنهج، وسارت على هدى السبيل، الذي رسمته لنفسها.

ولحركة الجيش دستورها، الذي رسمته، من أول لحظة، ألا وهو التطهير، واحترام الدستور، والمحافظة على الحريات العامة . هذا هو المبدأ، الذي قامت عليه حركة الجيش الإصلاحية. لقد عمت الشكوى من الفوضى، والفساد في الجيش، وخارج الجيش، ولهذا كان لزاماً أن يرسم للإصلاح والتطهير، دستور صحيح، وأن يطهر من سيقومون بالأمر أنفسهم، أولاً، من كل فساد، قبل أن يبدأ أي عمل .. وكانت هذه كلها إجراءات موقوتة مداها، باستقرار الأمر .

وقد حرصت القيادة العامة على إصدار أمرها، اليوم الأول، لإيضاح هذا حتى يطمئن كل فرد إلى مكانه من درجات السلم العسكرية، فلا يمكن أن تقر القيادة العامة طغيان فرد، ولا وثوب شخص، لتخطي غيره، فإن هذا من عوامل الفساد، الذي قامت "حركة الجيش المباركة" لتحاربها، فلا يمكن أن يتنكب أصحاب الحركة فيما قاموا للقضاء عليه. لقد جأرنا من الفساد، لهذا، حرصنا على أن يعم الاطمئنان النفوس.. يوم تستقر الأحوال، سيوضع كل فرد، في مكانه الصحيح، وسيعود كل واحد، من أولئك، الذين يتولون هذه الحركة، التي باركها الشعب، من أول لحظة، سيعود إلى مكانه، بعد أن يكون قد اطمأن إلى الأيدي، التي تدير دفة السفينة . (١)

إذن دستور حركة ٢٣ يوليو كان يتمثل في : احترام دستور ٢٣ ، واحترام الحريات العامة ، وتطهير الجيش والمجتمع من الفساد والمفسدين ؛ ليحتل كل فرد من أفراد المجتمع مكانته التي يستحقها .

وتعهَّد ثوار يوليو بالعودة على سكناتهم إذا ما تحققت هذه المطالب .

فهل استطاع ثوار يوليو تحقيق ما تعهدوا به ؟ وهل عادوا إلى سكناتهم ؟

([1]) خالد بن سلطان " موسوعة مقاتل من الصحراء "مرجع سابق الفصل السادس " صراع المائة ساعة لإسقاط فاروق " .

هذا هو الدرس الذي يجب أن يعيه ثوّار يناير جيداً ، يجب التمسك بالمبادئ التي قامت الثورة من أجلها (حرية .. ديمقراطية .. عدالة اجتماعية) وعدم السعي لجني المغانم الخاصة على حساب المبادئ العامة .

يجب أن يعي ثوار يناير أن الذين نجحوا في إسقاط نظام ليسوا بالضرورة قادرين على بناء نظام آخر أفضل منه ، فالمنتفعين بالنظام السابق لن يتخلوا بسهولة عن مكاسبهم ، وسيسعون جاهدين لحقن رحم النظام الجديد بفيروس النظام القديم ليعيدوا استنساخه مرة أخرى ، ومما يساعدهم في الوصول لهذه الغاية انعدام خبرة الثوار بالسياسة وألاعيبها ، وبالنفوس البشرية وتقلباتها ، والضغوط الخارجية وأجنداتها .

الثورتان والبداية المبشرة

نصت لائحة تنظيم الضباط الأحرار على أن الأمر لا يقر إلا إذا وافقت عليه أغلبية الأعضاء حتى ولم يكن بينهم رئيس اللجنة التأسيسية – جمال عبد الناصر – واستمر هذا الأمر معمولاً به بعد نجاح الثورة وتشكيل مجلس قيادة الثورة ، وهذا سر نجاح الثورة ، ومجلس قيادتها حتى لا يستبد أحدٌ بالحكم ولقد جاء في بيان مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ : " لم يقبل المجلس مطلقاً على أن يحيد عن لائحته التي وضعت قبل الثورة بسنين طويلة إذ تقضي بمساواة كافة الأعضاء بما فيهم الرئيس في السلطة فقط إذا تساوت الأصوات عند أخذها بين فريقين في المجلس فترجح الكفة التي يقف الرئيس بجانبها . " (1)

ويقول زكريا محيي الدين : " في الأعوام الأولى من الثورة خاصة عاميها : الأول، والثاني كنا ناقش القرارات قبل إصدارها ونقوم بالتصويت عليها .. كنا نتعامل مع

(٢) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه " مرجع سابق ص ١٣٨

الظروف والأحداث التي نراها أمامنا وعلى ضوء هذا الواقع تكون القرارات والإجراءات التنفيذية . " (1)

فيجب على ثوَّار يناير أن يتجمعوا حول المبادئ التي ثاروا من أجلها ، وأن يكون أمرهم شورى بينهم ، وأن ينبذوا الخلاف والفرقة حتى تأخذ مصر سبيلها إلى النهضة والتقدم فأمامنا عمل كثير يحتاج منا إلى جهد كبير وإخلاص وإنكار الذات ولكن للأسف الشديد فإننا نلاحظ أن ثوَّار يناير الذين وحدتهم الثورة وجمع بينهم الإيثار بدأت تفرقهم الأهواء وتسلل إليهم الأثرة .

دور الجيوش في حماية البلاد

لقد أُنْشِئ الجيش المصري لا ليطرد المستعمرين ويتصدى للمعتدين إنما أنشئ لحماية الملك وتثبيت أركان عرشه لذا كان متخلف التسليح ضعيف التدريب ، ولقد كشفت حرب فلسطين حقيقة الجيش المصري لذا قرر ضباط الجيش الأحرار نقل المعركة من الخارج إلى الداخل وعملوا على تطهير الجيش ليؤدي دوره المنوط به، ويعملون على تطهير البلاد من الفاسدين المفسدين ، ولم يدر في خلدهم أبداً الاستيلاء على الحكم فقد كانوا يرون – وهم محقون في ذلك تماماً – أنهم ليسوا مؤهلين لحكم البلاد في الوقت الذي تزخر البلاد بالسياسيين الشرفاء الذين لا يقلون وطنية عنهم .

ولقد جاءت كل البيانات التي أذيعت باسمهم في الإذاعة ، أو التصريحات التي أدلوا بها للصحافة والإعلام تحمل هذا المعنى .

وفي هذا رد قاطع وحاسم على كل من زعم أن ضباط ثورة يوليو ما قاموا بالثورة إلا للاستيلاء على الحكم والتخلص من المنافسين لهم عليه . وفسروا ما سيقوم به

(1) من لقاء فاروق جويدة بزكريا محيي الدين " من يكتب تاريخ الثورة ؟ " دار غريب ص ٤٨

obeikandl.com

الضباط الأحرار من صراع على السلطة وطمعهم في الحكم بأن نيتهم كانت معقودة عليه قبل الثورة وهذا كذب وافتراء على الحقيقة .

لذا نرجو من المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يفي بما وعد وأن يسلِّم السلطة إلى من يختارهم الشعب في انتخابات حرة ونزيهة ، وألا يستجيب لمن يزين لهم الاستمرار في الحكم ، ويحاول أن يوهمهم أنهم أجدر من يحكم مصر ، وأنهم أولى بالحكم من المدنيين ، تلك الدعوات المنكرة التي لا تريد لمصر خيراً إنما تريد أن تفسد العلاقة بين الجيش والثوار والقوى الوطنية والأحزاب ، وتجعل من الجيش المصري العظيم الذي حمى الثورة انقلاباً عسكريّاً للاستيلاء على الحكم والاستئثار به كما فعل الضباط يوليو من قبل .

فاروق ومبارك ومطالب الجيش والشعب

انتقل محمد نجيب القائد العام وفريق من قادة الثورة من القاهرة إلى الإسكندرية يوم الجمعة ٢٥ يوليو تقلهم طائرة حربية ، وظل بقية أعضاء الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار برئاسة جمال عبد الناصر في القاهرة .

وزحفت قوة من الجيش المنضوي تحت علم الثورة على الإسكندرية بمدافعها ودباباتها وأسلحتها وذخائرها تمهيداً لإملاء إرادة الثورة ، وكان السبب الظاهري لهذا الزحف تقوية الحامية الموجودة بالإسكندرية لحفظ الأمن والنظام فيها ،أما السبب الحقيقي للزحف فقد كان خلع فاروق ، وتولى زكريا محيي الدين قيادة التحركات الحربية بالإسكندرية ، وانضمت قوات الجيش والبحرية بالإسكندرية إلى الثورة . (١)

وقد ساورت الملك وقتاً ما فكرة الهرب منذ قيام الثورة وخذلان حلفائه الأمريكان له ولكنه وجد أنه لا يستطيع الرحيل بطائرته الخاصة ، لأن القوات الجوية المصرية كانت مسيطرة على الإسكندرية والمطارات كلها في يد الجيش ، ولم يستطع الرحيل

(١) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٢٩ .

obeikandl.com

بواسطة المحروسة لأن قيادة الثورة أصدرت إليها الأوامر بعدم التحرك ، كما أمرت بعدم مغادرة أي سفينة من السفن البحرية ميناء الإسكندرية .[1]

استسلم فاروق واستعد لتنفيذ إنذار الجيش والرحيل عن البلاد قبل الموعد المحدد في ذلك الإنذار .

يقول محمد نجيب : " فجر ذلك اليوم ، السبت ٢٦ يوليو ، أمرت القوات بمحاصرة قصري الملك بأسرع ما يمكن، وأعطيت أوامري بالهجوم عند الضرورة .. وبعد صدام خفيف جرح فيه ٦ أشخاص فقط استسلم حرس رأس التين .

في الساعة التاسعة صباحاً قابلت علي ماهر في مقر الحكومة في بولكي ، وكان معي جمال سالم وأنور السادات ، وبمجرد أن رأيته أخرجت ورقة كبيرة عليها الإنذار الموجه للملك ، فأخذها أنور السادات وقرأ ما فيها بصوت مرتفع، وطلبت منه أن يوقع الملك وثيقة تنازله عن العرش قبل الثانية ظهراً ، ومغادرة البلاد قبل السادسة مساءً .

وارتجفت شفتا علي ماهر وشحب وجهه وقال : هل قدرتم كل شيء ؟ قلت : نعم قال: زي ما تشوفوا ! وغادر مقر الحكومة إلى قصر رأس التين ليعرض على الملك مطالبنا في تنازله عن العرش ، وتسليم الإنذار الأخير له . وكان نصه : " من الفريق أركان حرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول .

أنه نظراً لما للاقته البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو أمواله أو كرامته .

([1]) نفسه ص ٤٠ .

openkandil.com

ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير .

ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

لذلك قد فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولي عهدكم أحمد فؤاد على أن يتم ذلك في موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت ٢٦ يوليو) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج . "

فريق أركان حرب

محمد نجيب

الإسكندرية في ٢٦ يوليو ١٩٥٢

وعدنا إلى ثكنات مصطفى كامل في انتظار رد الملك الذي سيحمله لنا علي ماهر. (1)

العجيب أن الإنذار الأخير الذي وجهه الضباط الأحرار لفاروق يكاد يتطابق مع إنذارات القوى الوطنية والأحزاب لمبارك ونظامه .

ففي عهد مبارك الأخير وخاصة في وزارتي : عاطف عبيد ، وأحمد نظيف قد تفشت فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء أداء الوزارتين وعبثهما بالدستور

(1) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " المكتب المصري الحديث ط٢ ص ١٢٤، ١٢٥

والقـوانين ، وامتهانهمـا إرادة الـشعب وتزويـر الانتخابـات : الـشعب ، والـشورى ، والمحليـات ، والنقابـات . واندلاع الفتنـة الطائفيـة ، وكثـرة البلطجـة والبلطجيـة ، لـذا أصبح كل فرد من أفراد الشعب لا يطمئن على حياته أو أمواله أو كرامته .

ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم بتخليها عن دورها العربي والإفريقي والإسلامي والدولي ، وتبنيها سياسة أعدائها وارتمائها في أحضان أمريكا وإسرائيل واحتكار رجال الأعمال الثروة ، وحرمان الشعب من حقه في ثروات بلاده حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون في نظام مبارك الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير .

ولقد تجلت آية ذلك في تصدري الغاز لإسرائيل بأقل من سعر تكلفته ، واستيلاء رجال النظام على أراضي الدولة ، واعتقال المعارضين الوطنيين ، والزج بهم في السجون في محاكمات جائرة ، وتولية عملاء النظام والمنافقين والفاسدين المناصب الكبرى ، وحرمان الشرفاء ذوي العلم والخبرة منها مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم .

ولا عجب في هذا التشابه بين مفاسد نظام فاروق ، ومفاسد نظام مبارك فهذه المفاسد هي أس انهيار نظام أية أمة ، وسقوط حكام أية دولة .

ولقد أصدر الثوَّار يوم ٦ فبراير ٢٠١١ بياناً رسميَاً يجمل مطالب الثورة في عشرة مطالب هي :

١- رحيل مبارك وتنحيه بالكامل عن السلطة تمهيداً لتقديمه لمحاكمة عادلة تحقق فيما ارتكب طوال سنوات حكمه الـ ٣٠ من انتهاكات للقانون والدستور وحقوق الإنسان بوصفه رأس النظام .

٢- حل مجلسي الشعب والشورى المزورين .

obeikandl.com

٣- تولي السيد رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة البلاد لفترة انتقالية والإعلان عن تأسيس جمعية وطنية لوضع دستور جديد للبلاد .

٤- تشكيل حكومة انتقالية لتسيير الأعمال .

٥- تولي الجيش حفظ الأمن والحفاظ علي الممتلكات العامة والخاصة .

٦- تولي الشرطة العسكرية مهام الشرطة المدنية لحفظ النظام في البلاد .

٧- عزل قيادات الشرطة ومدراء الأمن وقيادة أمن الدولة والأمن المركزي ووضع ضباط وجنود الشرطة تحت تصرف الشرطة العسكرية .

٨- التحفظ علي المسئولين السابقين ومنعهم من السفر تمهيداً لتقديمهم لمحاكمة عادلة.

٩- تجميد أموال المسئولين السابقين وأسرهم لحين لمعرفة مصادرها .

١٠- الإعداد لانتخابات رئاسية وتشريعية وفقاً للدستور الجديد حال الانتهاء منه.

قبول فاروق الإنذار ، وتنحي مبارك

بعد نصف ساعة من المناقشات مع علي ماهر قَبِلَ الملك الإنذار ووافق على التنازل عن العرش ومغادرة البلاد حسب الموعد المحدد في الإنذار . لكنه اشترط :

١- أن تكون وثيقة التنازل عن العرش التي سيوقعها مكتوبة على ورق لائق وبصيغة تحفظ كرامته كملك .

٢- أن يبحر إلى نابلي على اليخت " المحروسة " .

٣- أن تقدم له التحية الملكية والتي تطلق فيها المدفعية ٢١ طلقة .

٤- أن أحضر أنا شخصيّاً لمقابلته قبل مغادرة البلاد .

٥- أن تصحب المحروسة حراسة من المدمرات حتى المياه الإقليمية .

ووافق محمد نجيب على الشروط الأربعة الأولى ورفض الخامس .

وأسرع بكتابة صيغة التنازل عن العرش التي سيوقعها فاروق كالتالي :

" أمر ملكي رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٢ .

نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان .

لمَّا كنَّا نطلب الخير دائماً لأمتنا ، ونبغي سعادتها ورقيها ، ولمَّا كنَّا نرغب رغبة أكيدة في تجنب البلاد المصاعب التي تواجهها في هذه الظروف الدقيقة ونزولاً عن إرادة الشعب : " قررنا النزول عن العرش لولي عهدنا الأمير أحمد فؤاد وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع علي ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه "

التوقيع : فاروق (1)

والعجيب أنه سيأتي زمن على ثورة يوليو سيرتكب رجالها – من حَكَم منهم – كل الجرائم التي خلعوا الملك فاروق بسببها ، وهذا يعطينا درساً خطيراً جداً إذا لم يكن هناك نظام ديمقراطي حقيقي يختار الحاكم ويراقبه ويحاسبه فإن الظلم سوف يستمر ويستشري والحاكم سوف يطغى ويتجبر .

في مساء يوم ١١ فبراير أعلن عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية بيان تنحي مبارك جاء فيه :

" بسم الله الرحمن الرحيم، أيها المواطنون في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلَّف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، والله الموفق والمستعان"

(1) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " المكتب المصري الحديث ط٢ ص ١٢٦

obeikandi.com

أهمية تنازل فاروق عن العرش وتنحي مبارك في تاريخ الثورتين

بعد نجاح ثورة يوليو وانقضاء الأيام الأولى التي كان يتصرف فيها الثوار بإخلاص ووطنية ، وبداية عهد جديد سعى فيه كثير من الثوار للاستفادة من نجاح الثورة في تحقيق مكاسب شخصية ، وإن كانت على حساب المصلحة الوطنية .

بدأ كل واحد من الضباط في تعظيم دوره في الثورة وإرجاع الفضل في نجاحها له ، فطغت أدوار صغيرة على أحداث عظيمة لدرجة أن إقناع فاروق بالتنازل عن العرش ، وإرغامه على الرحيل عن البلاد دون مقاومة يتضاءل أمام إذاعة أحد الضباط الأحرار بيان الثورة ، أو تولي أحدهم إحدى الوزارات .

وفي هذا يقول محمد نجيب : " لازلت حتى اليوم أعتبر رحيل الملك ، أهم عناصر نجاح الثورة التي أعتبرها أهم حادث وقع في تاريخ مصر الحديث . إن كل الذين كتبوا عن الثورة لم يعطوا رحيل الملك ، ولا تنازله عن العرش ، الاهتمام المناسب لأهمية مثل هذه الحوادث التاريخية ، حتى أن الأجيال الشابة التي لم تعش أحداث الثورة ، أحست أن ما فعلناه لم يكن يستحق كل ما يقال عنها . " (1)

ويعود الفضل الأكبر في تنازل الملك عن العرش ورحيله إلى وجود محمد نجيب على رأس الثورة – كما بينا – وعلي ماهر الذي أقنع الملك – وهو الذي ربَّاه صغيراً – بضرورة التنازل والرحيل ، كما كان هناك دور مهم للقانونيين : عبد الرزاق السنهوري ، وسليمان حافظ في صياغة وثيقة التنازل وإقناع الملك بالتوقيع عليها .

وبتوقيع فاروق التنازل عن العرش سقط النظام وكفى الله تعالى المصريين شرَّ حرب أهلية بين الملك وأعاونه والضباط الأحرار ومؤيدوهم ، يروح ضحيتها آلاف القتلى ، لكنَّ الله تعالى قذف في قلب فاروق الرعب وجعله يوقع وثيقة التنازل .

وكذلك فإن مبارك لو لم يتنح وأصرَّ على الاستمرار في الحكم كما فعل القذافي، ويفعل عبد الله صالح ، وبشار الأسد فإن الوضع في مصر كان سيشبه الوضع في

(1) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٣٣

سوريا ، ثورة سلمية من الشعب ومجازر وحشية من النظام الحاكم ، وفتنة وقانا الله تعالى شرَّها ، فلقد جعل الله تعالى مصر بلداً آمناً ، وبارك شعبها .

يقول تعالى : ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللهُ آَمِنِينَ ﴾ [يوسف:٩٩]

وجاء في الإنجيل " مبارك شعبي مصر "

فبرغم فساد الملك فاروق وطغيانه إلا أنه آثر أن يتنازل عن العرش ويطرد من مصر على أن يتمسك بالحكم ويريق دماء المصريين ، ورغم فساد نظام مبارك واستبداده إلا أنه لم يشأ أن يفعل ما فعله بشار الأسد في سوريا ، ولا عبد الله صالح في اليمن اللذين أصرَّا على البقاء في الحكم على جثث الثوَّار . والفضل لله والمنَّة .

والله نسأل أن يتم الله تعالى نعمته علينا باستقرار الحكم . وأن يولي علينا من يصلح ويصلح من تولى .

وزارتا الثورتين

في التاسعة والنصف مساء ٢٦ يوليو ، عُقد أول اجتماع لوزارة على ماهر الجديدة، وتضمنت قراراته تعيين اللواء أ.ح محمد نجيب، قائداً عاماً للقوات المسلحة، خلفاً للفريق محمد حيدر باشا المستقيل، وتلا ذلك صدور مرسوم بمنح اللواء محمد نجيب رتبة الفريق، في الليلة نفسها، كما أصدر المجلس قرارات منها: إلغاء مصيف الإسكندرية، وإلغاء سيارات الوزارة الحكومية، وعدم صرف بدل انتقال للوزراء، وأذاعت سكرتارية مجلس الوزراء بياناً جاء فيه: بناء على رغبة حضرات صاحب المقام الرفيع، وأصحاب المعالي، الوزراء، ترجو سكرتارية مجلس الوزراء ألا يجشم حضرات المواطنين أنفسهم، عناء تهنئتهم بتولي مناصبهم، فإن عنايتهم بالبحث، وتصريف الأمور، في الآونة الحاضرة، تستغرق كل وقتهم". وواضح أن هذه القرارات العاجلة لا تمس صميم الأزمة . (١)

(١) خالد بن سلطان " موسوعة مقاتل من الصحراء " مرجع سابق الفصل السادس " صراع المائة ساعة لإسقاط فاروق " .

بعد تنازل الملك ورحيله تمَّ القبض على كل الحاشية وأتباع الملك ، ومنهم حسين سري عامر، ومنهم كريم ثابت ، وعباس حليم .. وغيرهم .

وقرر محمد نجيب الإفراج عن المعتقلين السياسيين جميعاً ما عدا ثلاثة ، كذلك أفرج عن ٢٦٤ شخصاً من الذين قُبض عليهم أثناء حريق القاهرة .

يقول محمد نجيب : " أصدرنا عفواً شاملاً عن المساجين السياسيين الذين اتهموا في قضايا قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بما فيهم الشيوعيين . أردنا أن نبدأ حياة جديدة نعطي فيها الفرصة لكل سجين سياسي لكي يعيشها معنا دون اضطهاد أو قهر سياسي ، كان هذا أحد أحلامي ، لكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه فقد اعتقلت الثورة ألفاً مقابل كل فرد أفرجت عنه . " (1)

بالنسبة لوزارة ثورة ٢٥ يناير فبعد إقالة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وزارة أحمد شفيق آخر وزارة عينها مبارك يوم ٣ مارس ٢٠١١ ، كلَّف د.عصام شرف وزير النقل الأسبق بتشكيل الحكومة الجديدة .

ويوم ٤ مارس ألقى د. عصام شرف، المكلَّف بتشكيل الحكومة، كلمة أمام متظاهري التحرير، أكد فيها أنه جاء لميدان التحرير ليستمد شرعية حكومته من الشعب، بعد تكليفه من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي حمى الثورة .

وتعهد شرف بتنفيذ جميع مطالب المتظاهرين، وأكد على تنحيه، وانضمامه لصفوف المتظاهرين في حالة عجزه عن تلبية تلك المطالب، مؤكداً على ما حققوه من إنجازات والتركيز في المرحلة المقبلة على إعمار مصر، والعمل على تدعيم الحريات، والإفراج عن سجناء الرأي .

وفي التاسع من مارس صدر أول بيان عن وزراء عصام شرف جاء فيه :

(1) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٤٧ ، ١٤٨

" تمر مصر بمرحلة دقيقة وحرجة تحتاج إلى تكاتفنا وتآزرنا جميعاً، من أجل الحفاظ على مصر وضمان أمنها وبناء نهضتها .

د . عصام شرف يستمد شرعيته من ميدان التحرير

ومن منطلق أن هذه الحكومة تستمد شرعيتها من جماهير الشعب وطليعتها الممثلة في ثوار ٢٥ يناير، فهي تؤكد على انحيازها الكامل لمصالح الشعب وتحقيق أهداف ثورته، والوقوف بحسم ضد مخططات الثورة المضادة .

وعلى ضوء ذلك قرر مجلس الوزراء ما يلي :

١- إدراكاً من مجلس الوزراء لأهمية الدور الوطني الذي يقوم به جهاز الشرطة في توفير الأمن والأمان والاستقرار، فقد قرر الإسراع في عودة الشرطة بكامل قواها للقيام بمهامها الوطنية والمتمثلة في حماية أمن الوطن والمواطنين .. ومجلس الوزراء يهيب بجميع المواطنين التعاون مع أجهزة الشرطة ومساندتها في القيام بواجبها.

٢- ولمواجهة أعمال البلطجة التي شاعت في المجتمع في الفترة الأخيرة، فقد وافق مجلس الوزراء على إصدار مرسوم بقانون بمكافحة أعمال البلطجة والترويع وتطبيق العقوبات الواردة فيه على مرتكبي هذه الأفعال .

٣- يؤكد مجلس الوزراء على ما يقرره القانون من توفير الحماية الكاملة للمنشآت بصفة عامة ومنشآت الشرطة بصفة خاصة، ومعاقبة كل من يتعرض لهذه المنشآت

بعقوبة الجناية المنصوص عليها في قانون العقوبات، وينوّه المجلس على أن القانون يوفر للقائمين على هذه المنشآت حق الدفاع الشرعي عن النفس في حالة تعرضهم للاعتداء عليهم داخل منشآتهم .

٤- يحرص مجلس الوزراء على التأكيد على حق النيابة العامة ورجال القضاء في التفتيش على الأماكن المشتبه في احتجاز أو اعتقال أفراد فيها، وواجبهم في اتخاذ جميع التدابير التي كفلها القانون للإفراج عنهم ومعاقبة من احتجزهم بدون وجه حق .

٥- التأكيد على التطبيق الصارم للقوانين والتشريعات التي تجرِّم الاعتداء على دور العبادة وحرمة الأديان .

٦- سيقوم المجلس بإجراء حوارات وطنية مع كل أطياف الشعب وأحزابه ونقاباته ومنظماته، وذلك من أجل التواصل المستمر مع نبض الجماهير لتحقيق تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة .

ويناشد مجلس الوزراء جميع المواطنين إعلاء مصلحة الوطن والامتناع عن جميع الممارسات التي من شأنها تعطيل عجلة الإنتاج، وتأجيل المظاهرات والاعتصامات والمطالب الفئوية حتى تتمكن الحكومة من تحقيق حالة من الاستقرار تمكن الاقتصاد الوطني من اجتياز هذه الظروف الصعبة والعودة إلى أمره الطبيعي." (١)

وللأسف استمر الانفلات الأمني وانتشار أعمال البلطجة وترويع المواطنين الآمنين، فضلاً عن مظاهر التوتر التي تمس الوحدة الوطنية، الأمر الذي انعكس على تعطيل العمل في مرافق الدولة ومؤسساتها وتوقف الإنتاج بما له من أثر سلبي على الوضع الاقتصادي، حيث باتت الممارسات غير المسئولة تهدد قدرة الاقتصاد المصري على التعافي وخلق فرص التشغيل والدخول لشبابنا .

(١) نقلا عن اليوم السابع بتاريخ ٩ / ٣ / ٢٠١١

والشرطة لم تكتمل صفوفها ، ولم تقم بأداء واجبها بالشكل المطلوب ؛ لذا فإن البلطجية فرضوا نفوذهم على كثير من المناطق ، وأحدثوا الوقيعة بين الشرطة والشعب ، والجيش والشعب كما تمَّ في أحداث ماسبيرو ، وأحداث شارع محمد محمود في العشر الأواخر من نوفمبر وغيرها في كل مظاهرة سلمية تتحوَّل في آخرها إلى مواجهات عنيفة بين الشرطة والشعب بسبب اندساس طرف ثالث تابع لفلول النظام لإحداث الوقيعة بينهما وهذا ليس رجماً بالغيب إنما ما أكدته التحقيقات التي تمت وشهود العيان والصور .

كذا فإن المطالب الفئوية قد ازدادت أثناء حكومة شرف ، والإضراب عن العمل قد استشرى فأضرب المعلمون وتعطَّل كثير من المدارس ، وأضرب الأطباء وتعطَّلت بعض المستشفيات، وأضرب عمال النقل العام وتوقفت أتوبيسات النقل العام تماماً أياماً عدة ، وأضرب المحامون ، والقضاة ، والعمال في قطاعات كثيرة ، وبالجملة فإن الإضراب عن العمل كان سمة هذه الفترة وتعطيل مصالح الناس كان هو القاعدة ، وتدهور الاقتصاد المصري كان المؤشِّر لحالة الفوضى التي سادت البلاد .

نوايا الثوار الطيبة ، والصراع الحزبي المقيت

كانت لجنة قيادة ثورة يوليو ترى أنه إذا كان الملك قد عُزِل وخرج من البلاد ، وأن الإنجليز – بأمر من أمريكا – توقفوا عن التدخل في شئون مصر الداخلية ، فلم يعد هناك من يعوق وجود حياة برلمانية سليمة تأتي بها انتخابات نزيهة إذ أن الملك كان العقبة دون قيام حياة ديمقراطية سليمة في البلاد بتزوير الانتخابات للحيلولة دون وصول حزب الأغلبية إلى الحكم ، وفرض حكومات أقلية تعمل على تنفيذ أوامره وتمكنه من حكم البلاد حكماً مطلقاً .

كانت هذه هي المشكلة الرئيسية في فساد الحكم في البلاد ، فلما نجحت الثورة وجد مجلس قيادة الثورة أنهم غير مؤهلين لحكم البلاد بأنفسهم لانعدام التجربة السياسية لهم لذا استعانوا بعلي ماهر السياسي المحنك الذي اعتقدوا أنه بوسعه تنفيذ ما طمحوا إليه

بالتأثير على الملك للتنازل عن الحكم ومغادرة البلاد ، وفي تهيئة البلاد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تأتي بحكومة شعبية تحظى بالأغلبية وهي في الغالب حكومة وفدية تعمل هذه الحكومة على ترسيخ حكم ديمقراطي في البلاد يقضي على كل المفاسد التي جرت على يد الحكم الملكي البائد ، ويعمل على تحقيق أماني الشعب في جلاء الإنجليز وفي حياة كريمة لكل مواطن .

وهذا ما فكر فيه محمد نجيب بعد توديعه لفاروق ، يقول نجيب : " عدت إلى سكنات مصطفى باشا ، وأنا لا أفكر سوى في العبارة الأخيرة التي قالها فاروق : "ليس من السهل حكم مصر " ساعتها كنتُ أتصور أننا سنواجه كل ما نواجهه من صعوبات الحكم باللجوء الشعب ." (1)

هذه هي النوايا الطيبة التي كانت في ضمير رجال الثورة وهم يختارون على ماهر ليترأس أول وزارة بعد الثورة ، وهذا ما يؤكده أحد رجال هذه الوزارة وهو سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة الذي عمل مستشاراً قانونيّاً لوزارة علي ماهر ، وكان همزة الوصل بينها وبين لجنة قيادة الثورة .

يقول سليمان حافظ في مذكراته : " إن وزارة علي ماهر لاحظت أن شباب الضباط متحمسين للانتخابات بسرعة وانتخابات تجيب أي حد والوفد موجود في ذهنهم متصورين فعلا إنه حزب الأغلبية . " (٢)

ويعلق هيكل على كلام سليمان حافظ قائلاً : " وأنا أظن إنه في هذه اللحظة هذا كان حقيقيّاً وأنا شفتها بنفسي وناقشتها مع جمال عبد الناصر بعدها بأسبوعين ثلاثة، فعلاً الضباط جايين وتصورهم لما هو قادم انتخابات حرة تجيب الوفد في الغالب وخلاص كويس قوي ." (٣)

---

(1) نفسه ص ١٣٠

(2) نقلا عن محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٤

(3) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٤

وعندما يطمئن رجال الثورة إلى إسناد الحكم إلى ممثلين حقيقيين للشعب فإن دورهم يكون قد انتهى ويعودون إلى سكناتهم لإعداد الجيش للتصدي لأي عدوان خارجي على البلاد .

ولكن غاب عن مجلس قيادة الثورة شيء مهم جداً حال دون تحقيق ما كانوا يطمحون إليه وهو عداء على ماهر الشديد للوفد لذا فإنه سيسعى جاهداً هو وسليمان حافظ ، وعبد الرزاق السنهوري إلى القضاء على حزب الوفد والحيلولة دون وصوله إلى الحكم في أي انتخابات قادمة .

وفي ذلك يقول أحمد حمروش : " ورغم أن سليمان حافظ والسنهوري كانا يستهدفان إقامة حكم برلماني بأسلوب جديد في الانتخابات يحرم الوفد من أغلبيته المطلقة التي كان يتمتع بها .. سليمان حافظ كان حريصاً أشد الحرص على عدم دعوة البرلمان الوفدي المنحل ، مناضلاً من أجل ذلك بكل الطرق الممكنة وذلك لخلاف سياسي عميق بينه كرجل من رجال الحزب الوطني وبين الوفد كحزب جماهيري . "[1]

لذا نادت وزارة علي ماهر بتطهير الأحزاب من أجل خلق صراع بين قادة كل حزب وتفتيت وحدتهم وهذا ما حدث بالفعل ، وكثير من الناس يظن أن فكرة تطهير الأحزاب فكرة لجنة قيادة الثورة وهذا غير صحيح فهي فكرة علي ماهر ووزارته ، كما أن فكرة إلغاء دستور ٢٣ لم تكن فكرة رجال الثورة أيضاً إنما كانت فكرة سليمان حافظ والسنهوري عدوي الوفد .

وطبقاً لرواية لسليمان حافظ وبخط يده .. ، وهو شاهد هنا لا يمكن أن تكون شهادته موضع تجريح، يقول إن خطة علي ماهر كما سمعها منه، هي لو طبقنا الدستور سيأتي برلمان الوفد ليحلف الأوصياء أمامه وهذا معناه رجوع الوفد للحكم.وهم من أعداء الوفد .

(1) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " الجزء الأول مرجع سابق ص ٢٣٦

openkandil.com

لذا اقترح سليمان حافظ والسنهوري على علي ماهر تأجيل الانتخابات لمدة ستة أشهر كفترة انتقالية يعمل فيها قانون انتخابي جديد يكفل عدم وصول الوفد إلى الحكم وتحمس علي ماهر لهذه الفكرة . (١)

ولقد قاومت لجنة قيادة الثورة اتجاه علي ماهر إلى حل الأحزاب ، وإلغاء الدستور ، والعبث بالحياة النيابية " .

التعديلات الدستورية واستفتاء ١٩ مارس

بعد نجاح الثورة يناير ، والقبض على رءوس النظام أو وضعهم تحت الإقامة الجبرية كان لابد من خارطة طريق تنظم كيفية تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة إلى من يمثلون الشعب ، والعودة إلى سكناته ؛ ليؤدي دوره في حماية الوطن من العدوان الخارجي .

ولكن قبل إجراء الانتخابات : الشعب ، والشورى ، والرئاسة . كان لابد من تعديل الدستور الذي فصَّل ترزية مبارك بعض مواده لكي تحول دون وصول أي قوية وطنية إلى الحكم إلا الحزب الوطني الحاكم .

لذا أعدت حكومة شرف مشروعاً لتعديل الدستور ، واستفتت عليه الشعب في ١٩ مارس ، وكانت المواد المستفتى على تعديلاتها تسع مواد هي : ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٨ ، ٧٧ ، ٩٣ ، ١٣٩ ، ١٤٨ ، ١٧٩ ، ١٨٩.

وملخص هذه التعديلات كالتالي :

١- مادة ٧٥

يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصريّاً من أبوين مصريين، وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، وألا يكون قد حمل أو أي من والديه جنسية دولة أخري، وألا يكون متزوجا من غير مصرية، وألا تقل سنة عن أربعين سنة ميلادية .

(١) راجع حديث محمد حسنين هيكل في برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٤

٢- مادة ٧٦

ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشح ثلاثون عضواً علي الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب أو الشورى، أو أن يحصل المرشح علي تأييد مالا يقل عن ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة علي الأقل، بحيث لا يقل عدد المؤيدين في أي من تلك المحافظات عن ألف مؤيد.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.

ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي حصل أعضاؤها علي مقعد علي الأقل بطريق الانتخاب في أي من مجلسي الشعب والشورى في آخر انتخابات أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية .

وتتولي لجنة قضائية عليا تسمي لجنة الانتخابات الرئاسية الإشراف علي انتخابات رئيس الجمهورية بدءاً من الإعلان عن فتح باب الترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب.

٣- مادة ٧٧

مدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمدة واحدة تالية.

٤- مادة ٨٨

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء.

وتتولي لجنة عليا ذات تشكيل قضائي كامل الإشراف علي الانتخاب والاستفتاء، بدءا من القيد بجداول الانتخاب وحتى إعلان النتيجة وذلك كله علي النحو الذي ينظمه القانون.

obeikandl.com

ويجري الاقتراع والفرز تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية ترشحهم مجالسها العليا. ويصدر باختيارهم قرار من اللجنة العليا.

٥- مادة ٩٣

تختص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب.

وتعتبر العضوية باطلة من تاريخ إبلاغ مجلس الشعب بقرار المحكمة.

٦- مادة ١٣٩

يعين رئيس الجمهورية، خلال ستين يوماً علي الأكثر من مباشرته مهام منصبه، نائباً له أو أكثر ويحدد اختصاصاته، فإذا اقتضت الحال إعفاءه من منصبه وجب أن يعين غيره.

وتسري الشروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية والقواعد المنظمة لمساءلته علي نواب رئيس الجمهورية.

٧- مادة ١٤٨

يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ علي الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان علي مجلس الشعب خلال السبعة الأيام التالية ليقرر ما يراه بشأنه .

ويجب موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب علي إعلان حالة الطوارئ.

وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة لا تجاوز ستة أشهر ولا يجوز مدها إلا بعد استفتاء الشعب وموافقته علي ذلك .

٨- **مادة** ١٧٩ تلغي (وهي المادة الخاصة بقانون الإرهاب، لما فيها من سلطات استثنائية تتعارض مع مواد الدستور التي تتعلق بمباشرة الحقوق السياسية.)

٩- مادة ١٨٩ فقرة أخيرة مضافة .

obeikandl.com

ولكل من رئيس الجمهورية، وبعد موافقة مجلس الوزراء، ولنصف أعضاء مجلسي الشعب والشورى طلب إصدار دستور جديد، وتتولي جمعية تأسيسية من مائة عضو، ينتخبهم أغلبية أعضاء المجلسين من غير المعينين في اجتماع مشترك، إعداد مشروع الدستور في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض رئيس الجمهورية المشروع، خلال خمس عشرة يوما من إعداده، علي الشعب لاستفتائه في شأنه، ويعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء.

وقبل الاستفتاء على هذه التعديلات ثار جدل عنيف بين مؤيد لهذه التعديلات للإسراع بإقامة نظام الدولة ، وبين معارض لها من أجل رغبته في إعلان دستوري يلغي دستور ١٩٧١ ويحدد خارطة طريق تفصيلية للفترة الانتقالية .

وأجري الاستفتاء في ١٩ مارس ، وأعلن المستشار محمد أحمد عطية رئيس اللجنة القضائية العليا المشرفة الاستفتاء النتيجة الأحد ٢٠ مارس وكانت كالتالي عدد الحضور بلغ حوالي ١٨ مليون و ٥٣٧ ألف، بنسبة حضور ٤١.١٩ % ، عدد الأصوات الصحيحة بلغ حوالي ١٨ مليون ٣٦٦ ألف، والأصوات الباطلة حوالي ١٧١ ألف. عدد الموافقون على التعديلات بلغ حوالي ١٤ مليون و١٩٢ ألف ناخب، فيما بلغ عدد الرافضين، ٤ مليون ١٧٤ ألف ناخب وأن نسبة الموافقون بلغت ٧٧.٢% والرافضون ٢١.٨% .

وفي يوم الأربعاء ٣٠ مارس أصدر المجلس العسكري الإعلان الدستوري الذي سينظم شئون البلاد خلال الفترة الانتقالية القادمة.

وتضمن الإعلان الدستوري ٦٢ مادة ، على رأسها المواد الثمانية التي صوت عليها الأغلبية بـ نعم وفيه إقرار بنقل صلاحيات المجلس العسكري إلى رئيس

الجمهورية فور انتخابه، ويحتفظ الإعلان الدستوري بنسبة الـ٥٠% للعمال والفلاحين في مجلس الشعب، مع تقليص صلاحيات مجلس الشورى، إضافة إلى أن المجلس العسكري يشترك مع مجلس الوزراء في رسم السياسات خلال الفترة القادمة .

الثورتان وتأجيل موعد الانتخابات البرلمانية

ما إن أذاع علي ماهر أثناء رئاسته الوزارة في ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ أن الجيش متفق مع الحكومة على أن حل الأحزاب السياسية ، حتى سارع اللواء محمد نجيب بوصفه قائد الجيش في بيان صادر صباح اليوم التالي ١١ من أغسطس إلى نفي ذلك النبأ مؤكداً أن الجيش قد اتفق على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في موعد أقصاه شهر فبراير سنة ١٩٥٣ ، كما أدلى اللواء محمد نجيب بحديث لمراسلي الصحف الأجنبية أكد فيه أن الجيش لن يسمح لأحد بأن يعتدي على الدستور ، وأن كل من يحاول ذلك سوف يقول له الجيش : قف . من أنت ؟

ولاقت هذه التصريحات الصادرة من قائد حركة الجيش ترحيباً حسناً وارتياحاً لدى الكثيرين وعلى صفحات الجرائد المحلية المناضلة من أجل قيام حياة نيابية أفضل "[١]

وكتب أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصري (الوفدية) يؤيد منحى لجنة قيادة الثورة إلى إقامة حياة نيابية سليمة ، ويقاوم نزعة على ماهر – عدو الوفد اللدود – وغيره إلى تكريس دكتاتورية عسكرية .

وبدأ على ماهر ووزارته في التقرب من رجال الثورة في محاولة لكسب مودتهم وسحبهم إلى بحر السياسة الناعم وذلك بتلبية بعض طلباتهم مثل : رغبتهم في إلغاء الرتب والألقاب المدنية .

لذا قرر مجلس الوزراء في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ إلغاء الرتب والألقاب المدنية، فلم يعد هناك بيك أو باشا ، وأن يلقب رؤساء مجالس الوزراء العاملين والسابقين بلقب الرئيس .

([1]) دكتور وحيد رأفت " فصول من ثورة ٢٣ يوليو " دار الشروق ط ١ ص ٣٥

وكأن التاريخ يعيد نفسه ففي ثورة يناير وبعد ظهور نتيجة الاستفتاء الذي راهن الليبراليون والعلمانيون والاشتراكيون على أن أغلبية المصريين سيقولون " لا " .. اعتماداً على أن ائتلاف الثورة ، والأحزاب والقوى الوطنية غير الإسلامية ستصوت بـ لا .. فوجئوا بتأثير الاتجاهات الدينية القوي في توجيه الرأي العام حيث حوَّلت القوى الإسلامية الاستفتاء على المواد التسعة إلى استفتاء على المادة الثانية التي تنص على " الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . " .

واستشاطت الأحزاب وسائر القوى الوطنية غضباً وخافت من سيطرة الإسلاميين على الحكم خاصة بعد أن حدد المجلس الأعلى للقوات المسلحة شهر سبتمبر ٢٠١١ موعداً لإجراء الانتخابات البرلمانية ، وديسمبر موعداً لإجراء انتخابات الرئاسة ، وعللت الأحزاب والقوى الليبرالية والاشتراكية والعلمانية اعتراضها على إجراء هذه الانتخابات في هذين الموعدين بأن هذه الانتخابات إن تمت فإن الذي سيفوز بها القوى الإسلامية : الإخوان المسلمون ، والسلفيون ، الجماعة الإسلامية ؛ فهي قوى منظمة وقادرة على حشد الجماهير للتصويت لصالحها ، والاستفتاء خير دليل على هذا ، كما أن التعجيل بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية يتيح لفلول الحزب الوطني العودة للاحتلال نسبة كبيرة من مقاعد البرلمان حيث إنهم مازالوا يسيطرون على الحياة السياسية ومعظم القيادات السياسية منهم لذا نادت القوى الوطنية بتأجيل الانتخابات وتمديد فترة حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة .. وهكذا أعاد التاريخ نفسه .

فقد عرقل على ماهر إجراء الانتخابات البرلمانية حتى لا تأتي بالوفد عدوه اللدود ، وزيَّن لمجلس قيادة الثورة حل الأحزاب وإلغاء الدستور ومد الفترة الانتقالية ، وكانت النتيجة أن عبد الناصر كفر بالسياسيين وطمع في الحكم واستطاع أن يصل إليه ويستبد به ويستمر نظام يوليو نحو ستين عاماً إلى أن قامت ثورة يناير المجيدة .

بداية التطهير واختراق المصالح المدنية

بدأ الضباط الأحرار يتخلون عن الدفاع عن الوطن ضد عدوه الخارجي ليبسطوا نفوذهم على المواطنين داخل الوطن ، وبهذا خسر الوطن حماة حدوده الخارجية ، كما خسر ساسة شئونه الداخلية .

وقد أصبح من الصعب على هؤلاء الضباط وقد اعتادوا الحياة المدنية الناعمة أن يعودوا إلى حياتهم العسكرية الخشنة مما اضطرهم إلى التآمر على الوطن – بتدبير المؤامرات والاعتصامات – عندما حاول مجلس قيادة الثورة إصلاح نظام الحكم وتطبيق الديمقراطية وإعادة الضباط إلى سكناتهم مرة أخرى – رضوخاً لرغبة الشعب – كما سنرى في أزمة مارس ١٩٥٤ .

لذا ينبغي على ثوَّار يناير الحذر من تمديد الفترة الانتقالية ويسارعون بإجراء الانتخابات في موعدها الجديد ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ حتى تتحول السلطة إلى المنتخبين من أبناء الشعب، وقد بدأ بعض المنافقين يزينون الحكم في عين المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيسه المشير طنطاوي .

ولقد دشن ائتلاف سياسي جديد تحت اسم "مصر فوق الجميع" حملة لترشيح المشير محمد حسين طنطاوي رئيساً للجمهورية تحت شعار "مطلب شعبي للاستقرار" وانتشرت مئات الملصقات للمشير بالزى العسكري في ميادين رمسيس وعبد المنعم رياض والجيزة ومسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية، وقال مؤسسو الائتلاف إنهم سيبدؤون حملة لجمع مليون توقيع على بيان تأييد المشير خلال أسبوعين.

وقال محمود عطية منسق الائتلاف المتحدث الإعلامي باسم الحملة –في

تصريحات لصحيفة المصري اليوم الأربعاء ٢٦ أكتوبر – إنهم قرروا تدشين الحملة قبل شهر، لكن أحداث ماسبيرو المؤسفة التي راح ضحيتها ٢٨ قتيلة غير مئات الجرحى قد تسببت في تأجيل إعلانها .

وأضاف محمود عطية : " نحن نعبر عن مطلب شعبي للكتلة الصامتة التي ترى أن المشير هو الأفضل لقيادة البلاد فترة رئاسية واحدة ليصل بها إلى الديمقراطية الحقيقية، في ظل فقدان الثقة في أغلب المرشحين المحتملين، والنخبة السياسية التي تتحدث باسم الثورة، والاتهامات التي تحوم حول النشطاء وأعضاء الحركات الاحتجاجية والائتلافات بتلقي تمويل خارجي خاصة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي . "

وأوضح عطية أن المشير طنطاوي والمجلس العسكري حموا الثورة من محاولات إجهاضها من النظام السابق ووقفوا مع الثوار، وهذا يعد أكبر داعم للفوز بالرئاسة.

وأشار إلي أن الحملة قررت قصر التبرعات على أعضائها فقط، وان جمع التوقيعات سيبدأ بالقاهرة والجيزة، ثم المحافظات الساحلية مثل الإسكندرية وبورسعيد، وينتهي بمحافظات الصعيد .

وتابع : " سنطبع آلاف المنشورات للتوعية بأهداف الحملة والأسباب، وتوزيعها على المواطنين في الشوارع والمقاهي بالقاهرة والجيزة خلال يومين . "

وقال أحمد سعد، منسق العمل الميداني بالائتلاف، إن الحملة تستهدف تشكيل ضغط شعبي على المشير طنطاوي لدفعه إلى الترشح للانتخابات الرئاسية، وتوصيل رسالة له مفادها " قرار ترشحك مطلب شعبي وليس شخصيّاً، وأضاف أن المشير قائد لمؤسسة عسكرية وسيادية لا يمكن اعتبارها تابعة للنظام السابق . " (١)

(١) المصري اليوم بتاريخ ٢٠١١//١٠/٢٦

obeikandl.com

والمشير طنطاوي لم يرشح نفسه وكرر في كثير من المناسبات وبيانات المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن المجلس حريص على تسليم السلطة إلى المدنيين .

هذا يذكرنا بحملة دعم ترشيح جمال مبارك لرئاسة الجمهورية التي انطلقت في أواخر ٢٠١٠ في حين أن جمال مبارك لم يعلن ترشيح نفسه للرئاسة ، وكان قد سبق أن أكد مبارك الأب أنه لن يورث الحكم لولده !! ولم تعط ثورة يناير مبارك الفرصة لإثبات صدقه أو كذبه ومناورته .

الدعوة إلى تطهير الأحزاب

كانت جميع تصريحات قادة الثورة منذ صباح ٢٤ يوليو تؤكد عزمهم على عدم التدخل في شئون السياسة وإسنادها إلى أهلها ، وقد بين محمد نجيب ذلك جلياً في الرابعة عصر يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢، في المؤتمر الصحفي الذي اشترك فيه مندوبو الصحف المصرية والأجنبية، ووكالات الأنباء .

وكانت تصريحات نجيب تشتمل على عزم الضباط على ألا يتدخلوا في السياسة ؛ فحركتهم غير سياسية على الإطلاق ، وأن هدفهم تطبيق الدستور الذي ينص على أن مصر ملكية دستورية ، وأنهم لا يفكرون في إشراك رجال القوات المسلحة في الانتخابات ، وأن إشراف الجيش على الإذاعة، والأماكن، التي يعسكر فيها سيظل حتى تتبين القيادة أن الأمور تحسنت. وأن الأمن قد استتب وأن الحركة حققت النتائج التي أردناها للوطن والجيش .

يقول سليمان حافظ في مذكراته ص ٧٦ : " كان في مقدمة غايات الثورة العودة بنظام الحكم إلى البلاد إلى سيرته الدستورية وذلك بإعادة الحياة البرلمانية ولكن على أساس نظيف وسليم . " (١)

(١) نقلا عن محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/٨

لكن هذه الغاية لم تكن على هوى علي ماهر ولا القانونيين فأوحوا إلى لجنة القيادة بأن الأحزاب الحالية –وخاصة حزب الوفد – أحزاب فاسدة لا تعمل لمصلحة البلاد إنما لمصالح أصحابها الخاصة كممثلين لطبقة الإقطاعيين وكبار الرأسماليين، وإذا سارعنا بإجراء انتخابات برلمانية فإنها حتماً سوف تأتي بهؤلاء وتعود مصر إلى سيرتها الملكية الأولى لذا اقترح الدكاترة الثلاثة المشرفون على توليد النظام الجديد – على حد تعبير هيكل – علي ماهر ، والسنهوري ، وسليمان حافظ أن تقوم الأحزاب بتطهير نفسها ، وتعديل قانون الانتخاب وهذا لن يتأتى قبل مرور ستة أشهر .

وفي ذلك يقول هيكل : " الدكاترة الثلاثة هم الذين طرحوا قضية ضرورة أن تقوم الأحزاب بالتطهير نفسها وتبنوا هذا الشعار.. ثم جرى تبنيه من جانب الضباط .. وكانت فترة الستة أشهر هي الفترة اللازمة لكي تقوم الأحزاب بتطهير نفسها وأولها الوفد . " (١)

إذن فكرة تطهير الأحزاب لم تكن نابعة من لجنة قيادة الثورة إنما ابتدعها الدكاترة الثلاثة وتبنتها لجنة قيادة الثورة بعد إصرار سليمان حافظ الشديد عليها .

وحكاية التطهير بدأت عندما رأى علي ماهر تسابق رجال الأحزاب السابقين في التقرب إلى رجال الثورة ومحاولة كسب ثقتهم فكَّر في موضوع تطهير الأحزاب ليتخلص من غرمائه القدامى من السياسيين .

وهكذا أفلح مخطط الدكاترة الثلاثة في تمزيق الأحزاب وخاصة حزب الوفد الذي انقسم إلى ثلاثة مجموعات متصارعة كل مجموعة تسعى للتخلص من الأخريين بدعوى تطهير الوفد من عناصره الفاسدة .

وعن قانون تنظيم الأحزاب يقول محمد نجيب الذي صدر القانون في عهد وزارته " وظهر جليّاً بعد ذلك أن هذا القانون لم يكن يستهدف سوى حزب الوفد حزب

(١) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/٨

obeikandl.com

الأغلبية . وكان ضروريّاً أن يتحمس له سليمان حافظ فقد كان، كما علمت بعد ذلك، عدواً لدوداً لحزب الوفد ولرئيسه مصطفى النحاس بالذات ، بل وللأحزاب السياسية بوجه خاص . " (1)

وبنفس المنطق تحاول القوى الوطنية بجميع اتجاهاتها وتوجهاتها إقصاء الحزب الوطني عن المشاركة في الانتخابات وإصدار قانون الغدر لعزل عناصره سياسيّاً خوفاً من فوزهم بأغلبية في الانتخابات القادمة وتعود مصر سيرتها الأولى .

والحكومة تخشى إن فعلت ذلك تهيِّج عليها عش الزنابير فهي تماطل وتماطل والقوى الوطنية تطالب وتطالب .

لكن يجب أن نذكر أن هناك فارقاً جد كبير بين حزب الوفد أيام ثورة يوليو والحزب والوطني فإذا كان حزب الوفد كان يمثل الأغلبية الحقيقية في مصر وأن حكمه كان دستوريّاً وأن أعضاءه كانوا في مجملهم من الوطنيين الشرفاء المؤمنين بمبادئ الحزب فإن الحزب لوطني هو حزب المنتفعين الذي ما انضموا إليه إلا لمصالح خاصة ، وأن نجاحه في الانتخابات كان بالتزوير وهو المسئول عن فساد الحياة السياسية في مصر على الأقل في آخر حكومتين .

وقد استند قرار حل الحزب الوطني وتصفية أمواله وإعادتها للدولة في ١٦ أبريل ٢٠١١ : " إلي أن وجود الحزب أصبح عبئاً علي الدولة ويتعين التخلص منه التزاما بصحيح أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ التي توجب علي الحزب السياسي المساهمة في تحقيق التقدم للوطن كما أنه اشترط لتأسيس الحزب عدم تعارض مبادئه مع الدستور وعدم قيام الحزب علي أساس فئوي . "

والجدير بالذكر أن تقرير هيئة المفوضين أشار إلى أن الحزب الوطني خرج عن المبادئ والقيم التي كان قد اتخذها ركيزة لتأسيسه؛ وهو ما ترتب عليه حدوث خلل

(1) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٦٩

اجتماعي وفساد سياسي وإهدار للحقوق والحريات التي يكفلها الدستور المصري، والتي دفعت شعب مصر إلى القيام بثورة ٢٥ يناير.

وذكر التقرير أن الحزب الوطني حرص على الإمساك بمقاليد السلطة والهيمنة عليها، والسعي لإضعاف القوى السياسية والأحزاب المناهضة له بتقييد حرية التعبير واعتقال أصحاب الآراء السياسية المخالفة له، والتمييز بين أفراد الشعب المصري . (1)

الثورتان وتفشي الفوضى في البلاد

بدأت إرهاصات فوضى في البلاد بعد ثورة يوليو فهناك رؤى مختلفة حول سياسة البلاد فهناك وزارة علي ماهر ، ولجنة القيادة الثورة ، والأحزاب السياسية ، والجماهير ، وليس هناك دستور معمول به ، ولا نظام يرجع إليه بعدما سقط النظام الملكي ، وتوقف العمل بدستور ٢٣ ، وتعطل البرلمان .

وعن هذه المرحلة يقول هيكل : " أنا فاكر كويس قوى أنه حوالي ٢٨/٢٧ أغسطس ١٩٥٢ جمال عبد الناصر قال لي تقريباً ما مؤداه – وهو شايف كل الفوضى – أنا خايف لنكون عملنا في البلد مصيبة لأنه أنهينا وضعاً قائماً على أقل تقدير بصرف النظر عن تهاويه كان يمثل نوعاً من المرجعية القصر الملكي كان يمثل نوعاً من المرجعية وبعدين جبنا وضعاً آخر ليس له سند إلا اللي إحنا عملناه وإحنا مش جايين نعمل ده ببساطة كده ففيه .. والرجل وصل يقول لي أنا خايف نبقى عملنا في البلد مصيبة لأنه غيَّرنا أوضاع كانت على الأقل شبه ثابتة أو تبدو موجودة بأوضاع هلامية بأوضاع قلقة.. قلقة جداً يعني قلقة عند الأساس لأنه ممكن قوي الشعوب تقلق في أزمات لكن البنية الأساسية المتمثلة في دستور وفي قوانين وفي سلطات محددة وفي برامج موجودة تبقى قائمة لكن إحنا في ذلك الوقت الأرض أُخليت تقريباً من كل ما هو قائم فيما عدا الوجود الإنجليزي المتمثل في قناة السويس

(1) نقلاً عن موقع محيط على الإنترنت بتاريخ ١٦ / ٤ ٢٠١١ .

في القاعدة وما فيش سلطة عرش وما فيش سلطة وزارة وما فيش سلطة جيش لا تعرف هي عايزة إيه . " [1]

ويمكن أن نخلص من كلام هيكل وعبد الناصر ما يلي :

١- عدم وجود برنامج حقيقي جاءت الثورة لتطبيقه .

٢- رغبة علي ماهر في الاستئثار بالسلطة وحرمان الأحزاب الأخرى منها خاصة حزب الوفد لذا ماطل في إجراء الانتخابات البرلمانية .

٣- تودد الأحزاب ورجال السياسة للجنة قيادة الثورة طمعاً في كسب ثقتهم وتمهيداً لعودتهم لتقلد مناصب الحكم التي كانت لهم قبل الثورة .

٤- إحساس الضباط الأحرار أن القوى الأخرى التي ساعدت الثورة تسعى لميراث الثورة كالإخوان المسلمين ، والشيوعيين . الكل يرغب في استغلال الثورة ورجالها للوصول للحكم .

٥- إحساس الضباط الأحرار بأنه إذا كان هذا هو موقف الساسة القدامى ورجال الأحزاب ، والقوى الوطنية الأخرى فلماذا لا يثورون عليهم كما ثاروا على الملك ؟ ويستولون على مقاليد الحكم كما استولوا على الجيش ؟ وهم الوطنيون المخلصون الذين إن قَصَّرت بهم خبرتهم السياسية في حكم البلاد فيشفع لهم إخلاصهم ووطنيتهم ، ولا بأس عندما يستولون على الحكم من الاستعانة بمن يشاءون من رجال الساسة كوزراء أو مستشارين .

٦- إحساس الضباط أن الأمور صارت فوضى في البلاد ولم يعد هناك شرعية إلا الثورة فلم لا يستكملون ما بدءوا بتطهير البلاد من هؤلاء الطامعين الذي يريدون أن يثبوا على أكتافهم للوصول إلى الحكم .

([1]) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/١

obeikandl.com

وإزاء هذا الوضع المتدهور رأت لجنة قيادة الثورة وجوب التخلص من وزارة علي ماهر التي ترى أنه إذا كانت ثمة ثورة فقد انتهت ، والتي تعرقل صدور قانون الإصلاح الزراعي ، والتي لا يرضى عنها القانونيون المقربون من لجنة قيادة الثورة .

ومن هنا جاء تحول رجال الثورة من الاكتفاء بإصلاح الجيش ومساندة الساسة في إدارة البلاد والترفع عن تقلد المناصب السياسية إلى الرغبة في تولي مقاليد الحكم بأنفسهم وتطهير البلاد من الفساد والمفسدين .

وهكذا تغيرت نية ضباط لجنة القيادة ، وهكذا تولدت لديهم رغبة السيطرة على الحكم . وهم الذين لم يفكروا فيه قط وهم يقومون بالثورة وهذا واضح من رأي الضباط في عرض علي ماهر دخول ثلاثة من الضباط في وزارته الثانية .

وهذا ما حدث تماماً في ثورة ٢٥ يناير فبعد سقوط نظام مبارك وتشكيل حكومة عصام شرف فإن الذين جمعهم الميدان والكفاح ضد استبداد نظام مبارك فرقتهم الأهواء والمصالح وبدأ كل حزب وقوة وطنية في السعي لتحصيل المغانم فثوَّار يناير تفرقوا إلى أكثر من ١٣٠ ائتلاف . وانهارت التحالفات الحزبية المصرية بعد إعلان عدد من الأحزاب والقوى السياسية انسحابها من أكبر تكتلين تم تشكليهما وهما " التحالف الديمقراطي من أجل مصر" و" الكتلة المصرية " . وقال سياسيون إن تشرذم هذه التحالفات بهذا الشكل سيزيد من حدة الصراع والتنافس على مقاعد البرلمان، بعد أن كان طموح شباب الثورة النزول في قائمة ائتلافية موحدة تشمل كل قوى الثورة في مصر.. كما أنه سيزيد من فرصة فوز عدد من مرشحي الحزب الوطني المنحل "الفلول" ، في ظل عدم صدور قانون للعزل السياسي حتى الآن.

وواصل عقد " التحالف الديمقراطي من أجل مصر" انفراطه بشكل متسارع، بعد أن انضم الحزب العربي الناصري وحزب العمل ذي التوجه الإسلامي، إلى قائمة

المنسحبين، التي شملت (الوفد الليبرالي، الوسط ، النور، الأصالة ، الفضيلة). وكان التحالف يضم أكثر من ٣٠ حزباً ، على رأسهم " الحرية والعدالة " واتهمت هذه الأحزاب حزب الإخوان بالسعي لفرض هيمنته على الأحزاب الصغيرة في التحالف.

وفي تحالف " الكتلة المصرية " ، أعلن عدد من الأحزاب أهمها: التحالف الشعبي، الاشتراكي المصري، السلام، الوعي، المساواة والعدل، المستقلين الجدد – انسحابهم، بسبب الموافقة على ضم مرشحين من الفلول الذين سبق لهم الترشح في المجمع الانتخابي للحزب الوطني المنحل .

وواصل شباب الثورة والقوى السياسية عمليات رصد مرشحي الحزب الوطني المنحل وأعضاء النظام السابق في الانتخابات، ونشروا قوائم بأسماء المئات من هؤلاء المرشحين للتحذير من انتخابهم مرة أخرى.

وأعلن " ائتلاف ٢٥ يناير " بالأقصر مقاطعة الانتخابات لعدم إقرار المجلس العسكري والحكومة لقانون الغدر حتى الآن . (١)

عندما تحوّل ثوّار يوليو إلى حكام

كانت مصر حبلى بالفوضى فمجموعة من الضباط قامت بثورة بهدف تطهير الجيش وإذا بها تفاجأ بانهيار الملكية وسقوط الملك وخروجه دون أن تكون مستعدة ولا مهيأة للحكم مما جعلها تستعين بوزارة من العهد الملكي لتدير البلاد إلى حين إجراء انتخابات تأتي بالأصلح لحكم البلاد ولكنها فوجئت بأن وزارة على ماهر تسعي لتصفية الأحزاب السياسية وإعادة الضباط إلى سكناتهم " فإن كانت ثمة ثورة فقد انتهت " وتأجيل الانتخابات وتعطيل البرلمان إلى حين تتمكن من القضاء على كل النافسين السياسيين لها رغبة في الاستئثار بالحكم .

(١) جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١١

obeikandi.com

أما الأحزاب السياسية فقد بدأت تتزلف لرجال الثورة بالطعن في وزارة علي ماهر تارة ، وفي الأحزاب السياسية الأخرى المنافسة لها تارة أخرى ؛ رغبة في كسب ثقة لجنة القيادة تمهيداً لعودتهم إلى تولي الحكم .

يقول هيكل : " جمال عبد الناصر مذهول لأنه شاف ناس كثير قوي في هذه الفترة ، كل من رأى كان يزكى نفسه ويطعن في آخرين والحقيقة أنه هذه سبب حيرة مش بس لجمال عبد الناصر، أنا فاكر اللواء محمد نجيب يوم من الأيام قال لي ما حدش بيكلم حد على بعضه حلو أبداً ، كل الناس عندها مصائب للآخرين."(١)

ورجال السراي يأملون في إعادة العهد البائد مرة ثانية ، وثمة قوى أخرى تطمع في المشاركة في السلطة بحكم علاقتها القديمة بحركة الضباط قبل الثورة ومساندتها لها بعد نجاح الثورة مثل : الإخوان المسلمين ، والشيوعيين . وجماهير تتشوق لثورة اجتماعية واقتصادية تزيل الفوارق الاجتماعية وتقلص من تفاوت الدخول ..

وبعد أن أقال مجلس قيادة الثورة وزارة علي ماهر عرضوا على سليمان حافظ تشكيل وزارة جديدة لكنه رفض لأنه رأى أن رئاسة الوزراء أكبر من قدرته وإمكانياته واقترح تكليف د. السنهوري بتشكيل الوزارة لكن بسبب اتهام السنهوري بأنه يساري متطرف واعتراض الأمريكان على شخصه حيل بينه وبين تشكيل الوزارة ، وأخيراً يقترح سليمان حافظ حلاً للمشكلة أن يتولي محمد نجيب رئاسة الوزراء – بعد مناقشة استمرت للفجر – وافقت لجنة القيادة على هذا الاقتراح بعد رفض شديد من محمد نجيب .

مما يؤكد أن حلم الضباط في الحكم لم يكن مقبولاً حينئذ ، فمحمد نجيب زاهد في الحكم ويحس أن هؤلاء الضباط أصحاب الثورة الحقيقيين ، وأنه أدى دوره في الثورة وعليه أن يخلي مكانه لشخص آخر أجدر به ، وفي المقابل فإن الضباط كانوا يرون في نجيب صورة الأب الذي لا يستغنى عنه خاصة في هذه الأوقات الحرجة في حياة

(١) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٤

obeikandl.com

الوطن فهو مصدر ثقة الناس والجيش والدول الكبرى بما يمثله من طيبة وإخلاص وزهد .

يقول فتحي ضوان : " وقد سمعت أكثر من عضو من الضباط الأحرار يعبر عن حبه لنجيب بل ذهب بعضهم إلى القول بأنه يحبه أكثر من أبيه . " [1]

إلى هذا الحد كان أعضاء مجلس قيادة الثورة يحبون نجيب ويثقون فيه ، ولم يفقدوا ثقتهم فيه مع فقدهم الثقة في الساسة والقانونيين ، لكن عندما يتولى الضباط الحكم ويبدءون في ممارسته سيكون لهم شأن آخر مع محمد نجيب !

وهذا درس جد خطير قد يكون المجلس الأعلى العسكري غير راغب في الحكم ولكن هناك من القوى من يَكْرَه القوى الإسلامية ويحس أنها ستحصل على الأغلبية في الانتخابات البرلمانية ، وسيصل مرشحها إلى رئاسة الجمهورية لذا فهي لا تمانع بل ترغِّب المجلس العسكري في الاستمرار في الحكم ريثما تعد نفسها لكي تحصل على الأغلبية البرلمانية ، كما أنها تشجِّع المشير أو أية شخصية عسكرية مثل الفريق أحمد شفيق أو اللواء عمر سليمان .

وقد صرَّح الفريق أحمد شفيق بعزمه على خوض الانتخابات الرئاسية وزار عدة محافظات لجمع الأنصار والمؤيدين، وأن الشيخ عبد الهادي القصبي شيخ مشايخ الطرق الصوفية، قد بايع أحمد شفيق، وقرأ معه الفاتحة

[1] فتحي رضوان " ٧٢ شهرا مع عبد الناصر " كتاب الحرية ص ١٤

على أن يصوت الصوفيون له في الانتخابات .

ولقد التقى شفيق بوفود من المحافظات المختلفة، وأبدت تلك الوفود تأييدها له .

كما طلب كثير من كبار العائلات في مختلف محافظات الجمهورية من الفريق شفيق أن يحل عليهم ضيفاً .

وقالت أميرة عدلي عضو حزب الجبهة الديمقراطية، أن الفريق شفيق بدأ الاستعداد لخوض انتخابات الرئاسة، وأنه وعد بأن يكون برنامجه الانتخابي مختلف عن باقي البرامج الأخرى، بحيث يكون خطوات حقيقة دون الإشارة عن تلك الخطوات في تحقيق دولة ديمقراطية حقيقة تمنح شعب الحرية وحقوق الاجتماعية، وذلك من خلال فريق متخصص من الخبراء الأجانب في كافة المجالات لوضع هذا البرنامج . (١)

وشن الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل مرشح التيار السلفي "المحتمل" لرئاسة الجمهورية، هجوماً عنيفاً ضد كل من الفريق أحمد شفيق ، واللواء عمر سليمان ووصفهما بـ" أركان حرب إجهاض الثورة " ، واعتبر أبو إسماعيل في الدرس الأسبوعي الذي يلقيه بمسجد "أسد بن فرات" الجمعة ١٦ سبتمبر أن ترشحهما لرئاسة الجمهورية أمر لا يستحق التعليق .

وأضاف: "الشعب المصري ليس لديه انفصام في الشخصية حتى يقوم بثورة ثم ينتخب من كان يسعى لإجهاضها، لافتاً إلى أن ترشحهما للرئاسة فرصة جيدة لكي يؤدب الشعب من وقف أمامه أثناء الثورة ويعرفهما مغبة ما فعلاه .

وأضاف: "هؤلاء اللذين كانا في الحكم أثناء موقعة الجمل .

الخوف كل الخوف أن حالة الانفلات الأمني الذي تشهدها مصر في هذه الأيام تؤثر على سير الانتخابات البرلمانية القادمة ، ويقوم فلول النظام السابق وبلطجيته

(١) جريدة اليوم السابع بتاريخ ١٨ / ٩ / ٢٠١١

بإفسادها ، مستغلين التنافس الشديد بين مرشحي مجلسي الشعب والشورى ؛ مما يضطر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإحكام قبضتها على الأمور في البلاد وتأجيل الانتخابات تمهيداً لإلغائها ، وسوف يؤيدها في تلك الحالة كثيراً من الناس طمعاً في استقرار البلاد ، واستتباب الأمن ، وتتكرر ثورة يوليو مرة ثانية .

وثيقة علي السلمي وإيقاظ الفتنة

سارعت القيادات الإسلامية في مصر برفض المقترحات التي تقدمت بها قوى سياسية ليبرالية أو يسارية لإقرار ما سمي بوثيقة مبادئ 'فوق دستورية' تكون ملزمة لكل القوى السياسية ولا يجوز تغييرها حتى من قبل أغلبية منتخبة. وكانت عدة أحزاب ليبرالية طرحت في مايو الماضي فكرة إعلان حزمة من المبادئ 'فوق الدستورية' تستقى من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بحيث تتضمن مدنية الدولة والمساواة بين كل المواطنين وعدم اختزال الديمقراطية في صندوق الانتخاب. وأضافت الأحزاب بأن هذه المبادئ توافقت عليها قوى المجتمع السياسية والوطنية وتشكيلاته النقابية والمدنية واكتسبت صفة الإلزام المعنوي بتعبيرها عن ضمير الوطن ومن ثم ستصبح إطاراً مرجعيّاً موجهاً للجمعية التأسيسية التي ستكتب الدستور الجديد دون الانتقاص من صلاحيات الجمعية.

د . علي السلمي

وقد لقيت هذه الدعوة تأييداً من عدد من المنظمات والشخصيات من المعسكر العلماني، وخاصة القوى الليبرالية واليسارية، فيما بدا بأنه اعتراف ضمني من قبل هذه القوى بأن التيارات الإسلامية ستكتسح الانتخابات المرتقبة في مصر، وبالتالي تكون في وضع يسمح لها بفرض أجندتها السياسية والعقائدية بقوة الصندوق الانتخابي، وهو اعتقاد تأكد بعد الاستفتاء

الذي أجري في ١٩ مارس ٢٠١١ حول تعديلات الدستور، وهو الاستفتاء الذي أيده الإسلاميون وقاطعته قوى معادية لهم، وبعض قطاعات شباب الثورة، ولكنه حظي بمشاركة عالية وصوت فيه أكثر من ٧٧' بنعم للتعديلات التي اقترحها المجلس العسكري. وعليه طالبت تلك القوى بصياغة دستور مصري جديد قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية المزمع عقدها في ٢٨ نوفمبر، قائلة إن التوافق على الدستور يجب أن يسبق الانتخابات .

وقد اتهمت القوى الإسلامية المنادين بـ " الدستور أولاً' ' بمحاولة الالتفاف على الإرادة الشعبية التي ظهرت في استفتاء ١٩ مارس. وقد أعلنت أن مشاركتها في مظاهرات ٢٩ يوليو تحت شعار "جمعة وحدة الصف" قصد منها تأكيدها رفضها لإصدار وثيقة مبادئ فوق دستورية، وذلك فيما بدا أنه رد على مظاهرة 'جمعة الغضب الثانية' التي عقدت في وقت سابق لتأييد مطالب القوى الليبرالية وقاطعتها القوى الإسلامية .

ولكن جماعات سلفية متشددة ذهبت أبعد من ذلك، واصفة الدعوة لإقرار وثيقة 'فوق دستورية' بأنها 'خروج على شرع الله'، لأنها بزعم هذه الجماعة تهدف إلى الالتفاف على المادة الثانية من الدستور التي تؤكد أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع في مصر .

فكرة الوصاية على الشعب تحت أي مسمى أثبتت فشلها، ومحاولة تمريرها تحت أي مسمى آخر (عبر مواثيق وسلطات تفرض سيادتها) لا تبشر بخير. ولكن هذا لا يعني أن فكرة التوافق على مبادئ أساسية تضمن حقوق كل فئات المجتمع وتحد من سلطات الحكومة ليست ضرورية، بل بالعكس، إنه لا قيام للديمقراطية إلا بتوافق من هذا النوع .

ولا بد هنا من أن نذكِّر بأن فكرة الحكم الدستوري هي في الأساس تقوم على الحد من صلاحيات الحكومة، مهما كانت منتخبة من غالبية الشعب. فليس من حق أي

obeikandi.com

حكومة في نظام ديمقراطي، حتى لو كانت انتخبت بغالبية ٩٩% أن تمارس الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي في حق الأقليات، أو أن تحرمها حقوقها الأساسية. وفي حقيقة الأمر إن هذه هي أيضاً فكرة الشريعة الإسلامية، إذ أنها تقوم على مبادئ 'فوق دستورية' لا يجوز لمؤسسات الحكم، مهما كان سندها الشعبي، أن تخرج عليها .

بالطبع إن الإشكالية كانت ستحل تلقائياً لو أن الحركات الإسلامية التزمت النهج الديمقراطي بدون تحفظات كما فعل حزب العدالة والتنمية في تركيا. ذلك الحزب لم يضطر للدخول في تحالفات ولا للتوقيع على مواثيق، لأنه رضي أن يتحمل المسئولية كاملة عن الوطن وكل من فيه، وأن يتبنى المبادئ التوافقية في صلب برنامجه. ولو أن الحركات الإسلامية في مصر نهجت نفس المنهج، لكانت القوى المتوجسة منها اطمأنت. ولكن ما دام الأمر لم يبلغ ذلك، فلا بد من المواثيق والتفاهمات حتى يختفي التوجس ويتجه الجميع إلى التنافس على أيهم يخدم الوطن بهمة أكبر. (١)

وبعد انتهاء معركة الدستور أولاً التي قادتها القوى الوطنية الليبرالية ، ومعركة الانتخابات أولاً التي قادتها القوى الوطنية الإسلامية عادت القوى الوطنية الليبرالية تثير قضية المبادئ فوق الدستورية التي يجب أن يلتزم بها من يضع الدستور القادم مهما كان اتجاهه ، وبعد معركة كلامية ودعائية شرسة أيضاً سقطت هذه الدعوة وبدأت عجلة الانتخابات البرلمانية تدور وبدأت جميع القوى الوطنية الليبرالية والإسلامية في حملاتها الانتخابية وقد ارتضى الجميع طوعاً أو كرهاً الالتزام باستفتاء ١٩ مارس، والإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة ٣٠ مارس . وإذا بالدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء يخرج علينا بوثيقة المبادئ الدستورية ليشعل الموقف مرة ثانية ويثير الفتنة مرة أخرى .

(١) د. عبد الوهاب الأفندي كاتب وباحث سوداني مقيم في لندن .

فقد تضمنت وثيقة على السلمي مادتين (٩ ،١٠)

وتنص المادة ٩ على : "يختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره بالنظر في كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بالقوات المسلحة، ومناقشة بنود ميزانيتها على أن يتم إدراجها رقم واحد في موازنة الدولة . "

والمادة ١٠ تنص على : " ينشأ مجلس للدفاع الوطني يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بتأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصات أخرى . "

بالإضافة إلى تحديد الوثيقة معايير تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد . وهو ما أثار ردود أفعال متباينة من قبل الأحزاب والحركات الشبابية والشخصيات العامة التي شاركت في مناقشة الوثيقة؛ وهو ما دفع هذه الأحزاب والشخصيات العامة لرفضها، بسبب ما أسموه "بإعطاء الجيش سلطات أعلى من سلطاته" والتي وردت في البند التاسع من الوثيقة، وكذلك رفض معايير اختيار اللجنة المنوط بها وضع الدستور الجديد .

وبرغم إدخال علي السلمي تعديلات على المادتين التاسعة والعاشرة من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور اللتين كانتا محل خلاف واعتراض من بعض القوى السياسية .

فقد تم تعديل المادة ٩ بحذف

كلمة " دون غيره " ، كما تم إضافة فقرة أخرى في المادة نفسها، وهى " يجب عرض أي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره على المجلس الأعلى للقوات المسلحة "

وأضيفت إلى المادة ١٠ فقرة مراجعة واعتماد "موازنة القوات المسلحة التفصيلية". كما أعلن السلمي عن تغيرات في معايير تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد، وتشكل من ٨٠ عضواً من غير أعضاء مجلسي الشعب والشورى، يمثلون كافة أطياف المجتمع المصري من قوى سياسية وحزبية ونقابية ومهنية ودينية.

ومع ذلك فقد احتشد مئات الآلاف في ميدان التحرير يوم ١٨ نوفمبر وفي ميادين أخرى في محافظات أخرى فيما عُرف بـ«مليونية المطلب الوحيد»، لرفض وثيقة المبادئ الدستورية التي طرحها الدكتور على السلمي ، وتحديد موعد تسليم المجلس الأعلى سلطة البلاد للمدنيين في موعد أقصاه مايو ٢٠١٢ .

الأيام الخمسة الدامية التي أطاحت بوزارة عصام شرف

وانفضَّت مليونية المطلب الوحيد بنهاية اليوم ، وتراجع الشيخ حازم أبو إسماعيل عن دعوته للاعتصام المفتوح ، ولم يبق في الميدان إلا نحو مائتي معتصم من مصابي

الثورة وأسر الشهداء الذين بدأ اعتصامهم قبل مليونية "المطلب الوحيد" واستمر اعتصامهم بعدها وانضم لهم بعض السلفيين والقوى الأخرى .

بات الجميع في "صينية" الميدان ولكن ظهر السبت ١٩ نوفمبر قامت قوات الأمن المركزي بفض الاعتصام بالقوة وأصيب كثير من المعتصمين بجروح أو اختناقات وكان لاستخدام الأمن المركزي القوة المفرطة في فض الاعتصام ردود فعل شديدة فقد تعاطف كثير من الثوار مع مصابي الثورة المعتدى عليهم وتدفقت المئات إلى ميدان التحرير ؛ لحماية المعتصمين ولإعلان رفضهم أسلوب الشرطة في التعامل مع المتظاهرين السلميين وازداد عدد المعتصمين وعطلت حركة المرور بميدان التحرير وحدثت صدامات كثيرة بين المتظاهرين والشرطة استمرت طوال يوم السبت .

وفي مساء السبت وبعد ساعات من قيام الأمن باستخدام العنف في فض اعتصام مئات من المتظاهرين من مصابي الثورة وعدد من القوى السياسية ، واشتبكت قوات الأمن مجدداً مساء السبت مع المتظاهرين ما أوقع مئات الإصابات في صفوف المتظاهرين ، وشوهد أحد الضباط يجر شهيداً على الأرض بعد أن فاضت روحه ويلقيه بجوار صندوق القمامة ، وكذلك شوهد ضابط شرطة يجر فتاة من شعرها ، ومعتصم آخر تكالب عليه رجال الأمن المركزي ضرباً بالعصي وركلاً بالأرجل وصفعاً بالأيدي .

استفزت هذه الصور التي تناقلتها كل وسائل الأعلام ومواقع التواصل الاجتماعي مشاعر وسخط الجماهير فتدفقت الجماهير وضج الميدان بالمتظاهرين وضج المتظاهرون بممارسات الشرطة وبعد توافد آلاف المتظاهرين على جميع مداخل ومخارج الميدان ، استطاع المتظاهرون اقتحام الميدان والسيطرة عليه ما أدى إلى انسحاب قوات الأمن المركزي إلى شارع محمد محمود حيث تتبع المتظاهرون قوات الأمن إلى أن وصلوا إلى وزارة الداخلية ، حيث أطلقت قوات الأمن وابلاً من القنابل المسيلة للدموع وطلقات الخرطوش ، والطلقات المطاطية ، ما أسقط نحو ٣٠٠ مصاب أمام وزارة الداخلية فقط بإصابات متعددة أكثرها في العين .

وبعدها عاد المتظاهرون إلى الميدان مرددين هتافات منها " يسقط يسقط حكم العسكر "وقول " ما تخافشي المجلس لازم يمشي " و" اعتصام اعتصام حتى يسقط النظام " وبدأت حشود غفيرة من المتظاهرين في التوافد إلى ميدان التحرير لمساندة باقي المتظاهرين ، وأعلن المتظاهرون اعتصاماً مفتوحاً في الميدان لحين تنفيذ مطالب مليونية " المطلب الوحيد " والتي من أهمها تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة ورفض وثيقة السلمي وإلغاء محاكمة المدنيين عسكريّاً .

وفي حوالي الساعة العاشرة مساء الأحد ٢٠ نوفمبر قامت قوات الجيش باقتحام ميدان التحرير واستطاعت السيطرة عليه وطرد المتظاهرين وتفريقهم حتى نهاية كوبري قصر النيل وميدان عبد المنعم رياض ، كما أحرقت الخيام التي نصبها المتظاهرون الذين تجمعوا مرة أخرى وتمكنوا من فرض سيطرتهم على الميدان مرة أخرى .

وظلت الاشتباكات بين المتظاهرين في شارع محمد محمود المؤدي إلى وزارة الداخلية مستمرة ومتواصلة وتداعت القوى السياسية إلى مليونية يوم الثلاثاء .

ويوم الاثنين ٢١ نوفمبر أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوماً بقانون " إفساد الحياة السياسية " الغدر سابقاً . فكل من قدم ضده بلاغ للنيابة العامة وثبت فساده بالفعل سيقدم إلى محكمة الجنايات للمحاكمة وستصدر المحكمة حكمها بإقصائه لمدة ٥ سنوات من الحياة السياسية ، وفي حالة فوز المرشح الذي سيثبت فساده في الانتخابات البرلمانية المقبلة ستسقط عنه المحكمة العضوية بحكم غير قابل للطعن ، ولقد جاء هذا استجابة من الحكومة لمطالبات المتظاهرين ، وتزامن توقيت إصدار القانون مع ما شهده ميدان التحرير وبعض المحافظات من احتجاجات وأحداث عنف راح ضحيتها ٣٣ شهيداً وما يقرب من ألفي مصاب حتى صباح الاثنين وقت صدور القانون .

ويوم الثلاثاء ٢٢ نوفمبر بدأت مليونية "الإنقاذ الوطني" التي دعت إليها عدة قوى وتيارات سياسية كغيرها من المليونيات بالحشد وتحديد الوجهة بميدان التحرير، إلا أن

مليونية " الإنقاذ الوطني " اختلفت عن غيرها بعدم وجود منصات اعتادت القوى والتيارات السياسية إقامتها في كل "مليونية " من أجل مخاطبة الجماهير والتودد إليها مع الاحتفاظ بقدر من الدعاية، وخلا الميدان من الشعارات السياسية أو الحزبية التي رفضها الثوار منذ أن تخاذلت تلك الجبهات في دعمها ضد قمع الشرطة الذي راح ضحيته عشرات القتلى وآلاف الجرحى .

بدأ الحشد منذ الصباح الباكر مع استمرار الجدل حول قبول استقالة حكومة شرف

التي تقدم بها يوم الاثنين ٢١ نوفمبر ، واستمرار نزيف دماء المصريين، وامتلاء المستشفيات الميدانية التي تجاوز عددها ٩ مستشفيات عن آخرها وكذلك المستشفيات القريبة التي هرعت إليها سيارات الإسعاف بحالات صعُب على الميدانيين معالجتها .

وبعد الإعلان عن اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة مع عدة تيارات سياسية ومرشحين للرئاسة لمناقشة الوضع المتوتر دارت التكهنات عن نقل الجيش سلطاته لرئيس المحكمة الدستورية العليا وغيرها من التكهنات التي لم تصمد كثيراً وثبت عدم صحتها .

استمرت الاشتباكات بشارع محمد محمود المؤدى لميدان التحرير وتواصل سقوط الشهداء والمصابين من أبناء مصر الذين لم يطالبوا بشيء سوى الحرية .

وعلا الهتاف بالتحرير "يسقط يسقط المشير"، "يسقط يسقط حكم العسكر"، "يسقط يسقط حكم العسكر.. إحنا الشعب الخط الأحمر" وسط زيادة الأعداد المتدفقة على

الميدان للمطالبة برحيل العسكري عن الحكم وتسليم سلطة البلاد لمجلس رئاسي وتشكيل حكومة وطنية تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة البلاد ومحاكمة المتسببين في مقتل الثوار .

وأخيراً خرج علينا المشير طنطاوي في مساء يوم الثلاثاء ليكرر أن الجيش هو حامى الثورة وليعلن قبول استقالة شرف وحكومته وانتخاب رئيس للبلاد قبل نهاية يونيو من العام المقبل مع الحرص على إجراء الانتخابات البرلمانية في ميعادها، مشدداً على أن الجيش لا يتطلع للحكم ولم يسع إليه، مذكراً بان إدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية ليست سهلة كما يتخيلها البعض وأن الإدارة على أرض الواقع تختلف تماماً عن الأطر الكلامية .

لم تجدْ كلمات المشير صدى في الميدان سوى الهتافات الهستيرية المنددة بالخطاب الشبيه بخطابات مبارك والذي أبقى على حكومة شرف حتى الإتيان بحكومة جديدة، والمطالبات بسرعة تشكيل حكومة إنقاذ وطني، مع تنحى المجلس العسكري بالكامل عن إدارة شئون البلاد، ووقف العنف ومحاسبة قتلة الثوار، والاستمرار في هتافات إسقاط العسكري .

ويوم الأربعاء ٢٣ نوفمبر تعهد الفريق عنان بتشكيل حكومة إنقاذ وطني تحقق أهداف ثورة ٢٥ يناير كما تعهد بوضع خطة زمنية لتسليم السلطة في موعد غايته ٣٠ يونيو ٢٠١٢ ، ووقف جميع أعمال العنف ضد المتظاهرين فوراً ، والإفراج عن المقبوض عليهم وعلاج مصابي الأحداث الأخيرة علي نفقة الدولة .

وفي هذا اليوم خيَّم الهدوء التام على جميع أرجاء التحرير ، وتوقفت للمرة الأولى منذ أسبوع مشاهد المصابين والدرجات النارية التي تنقل الجرحى ، وخفت أصوات سيارات الإسعاف ، وانتشرت قوات الجيش داخل شارع محمد محمود ، وأقمت حواجز أسمنتية وأسلاكاً شائكة بين المتظاهرين ، وقوات الأمن المركزي التي انسحبت من شارع محمد محمود وتمركزت عند وزارة الداخلية .

وهكذا تسببت وثيقة السلمي ذات البنود الملغومة التي جعلت للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وضعاً خاصاً ووصاية على الحياة السياسية في رحيل حكومة شرف غير مأسوف عليها ، وزعزعة مكانة المجلس الأعلى والتهديد برحيله ، واستشهاد ٤٣ شهيداً .

تكليف د. الجنزوري بتشكيل وزارة إنقاذ وطني

يوم الجمعة ٢٥ نوفمبر أصدر المشير حسين طنطاوى، القائد العام ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قراراً بتعيين الدكتور كمال الجنزورى رئيسًا للوزراء وتكليفه بتشكيل حكومة إنقاذ وطني ومنحه كل الصلاحيات التي تعاونه على أداء مهمته بكفاءة تامة.

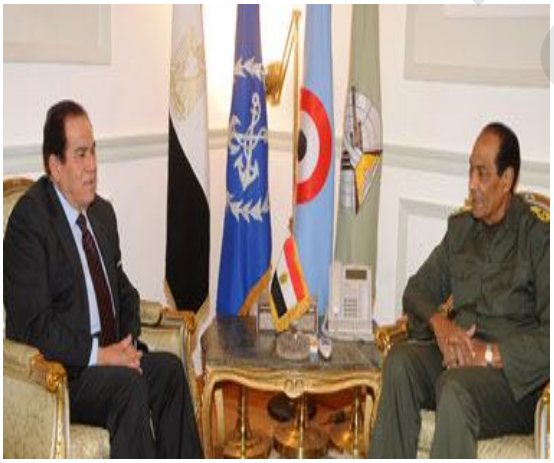

وبهذا أسدل الستار على حكومة د. عصام شرف الذي كُلِّف بتشكيل وزارته في ٤ مارس ٢٠١١ .

أعمال وزارة عصام شرف

رغم البطء الشديد في أداء حكومة شرف والتقاعس عن تلبية

كل احتياجات الثوار إلا أنها استطاعت أن تنجز بعض الأعمال الكبرى رغم المليونيات والاعتصامات والإضرابات الفئوية والفتنة الطائفية والانفلات الأمني ونستطيع أن ذكر من هذه الإنجازات :

محاكمة مبارك ونجليه ، وحبيب العدلي وستة من معاونيه في قضية قتل الثوار.

كما بدأت محاكمة وزير البترول السابق سامح فهمي وخمسة من مسئولي الوزراء السابقين في قضية تصدير الغاز المصري لإسرائيل بأقل من الأسعار العالمية .

ومحاكمة ٢٥ متهماً من أبرز رجال النظام السابق وعلى رأسهم رئيس مجلس الشورى السابق صفوت الشريف ورئيس مجلس الشعب السابق أحمد فتحي سرور ووزيرة القوى العاملة السابقة عائشة عبد الهادي وعدد من أبرز رجال الحزب الوطني المنحل في القضية المعروفة إعلاميّاً باسم "موقعة الجمل" ويواجه الجميع تهمة التحريض على الاعتداء على المتظاهرين يومي الثاني والثالث من فبراير الماضي وهو ما أسفر عن سقوط عدد من القتلى والمصابين .

ومحاكمة كثير من رموز نظام مبارك بتهم الكسب غير المشروع مثل : أحمد عز أمين تنظيم الحزب الوطني ، وزهير جرانة وزير السياحة السابق، وأحمد المغربي وزير الإسكان السابق ، زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية السابق ، أنس الفقي وزير الإعلام السابق ، وغيرهم من أعمدة نظام مبارك .

ونفذت حكومة شرف كل ما طلبه رؤساء المحاكم ومَثَّلَ الجميع في قفص الاتهام، وأمنت الوزارة محاكمتهم .

كما أصدر اللواء منصور عيسوي حركة تنقلات وترقيات تعد الأكبر في تاريخ الوزارة حيث شملت ٤ ألاف ضابط برتب مختلفة. وتضمنت الحركة إنهاء خدمة ٥٠٥ ضابط برتبة لواء و٨٢ برتبة عميد ونقل ٥٤ ضابط برتب أقل إلى أماكن لا تتعامل مع الجماهير. وتعد هذه هي المرة الأولى في تاريخ وزارة الداخلية التي يتم فيها إقصاء مئات اللواءات في حركة واحدة.

وأعلن وزير الداخلية إنهاء خدمة ٨٢ ضابطاً برتبة عقيد من بينهم الضباط المحالين للمحاكمات الجنائية .

كما نجحت الوزارة في مفاوضات رفع أسعار الغاز المصري لإسرائيل يوفر لمصر ٤ مليارات جنيه تسهم في رفع الحد الأدنى للمعاشات وسد عجز الموازنة .

واستجابت لكثير من الطلبات الفئوية للمدرسين والأطباء وأمناء الشرطة وسائقي النقل العام وغيرهم .

ورغم اضطراب الأحوال وحالة الفوضى إلا أن المواطنين لم يشعروا بأزمة تذكر في الحصول على السلع الأساسية والخدمات الحيوية .

كما أتمت استفتاء ١٩ مارس بنجاح ، وأعدت لإجراء الانتخابات البرلمانية التي نتمنى لها النجاح .

اكتفي الدكتور عصام شرف، رئيس مجلس الوزراء المستقيل، لدي خروجه من مقر مجلس الوزراء بالقول: نفذنا مطالب الشارع.. وكنا قد اقتربنا من الهدف الأهم لنا وهو الانتخابات .

وطالب شرف المصريين بحماية مصر في هذه الفترة وأن يضع كل مصري البلد في اعتباره أولاً .

وللأمانة يجب أن نذكر أن هذه الإنجازات التي حققتها حكومة شرف كانت بضغط من الجماهير فلولا مليونيات واعتصامات ميدان التحرير وميادين المحافظات الأخرى

ما حوكم مبارك وأركان نظامه، ولولا المظاهرات والاعتصامات الفئوية ما حصل أصحابها على حقوقهم .

يقول فهمي هويدي : " في مصر حكومتان : حكومة واحدة تمثل الجماهير ، والثانية تمثل العسكر ، وإن خروج الجماهير إلى " مقراتها " و " منصاتها " في الشوارع والميادين أصبح الوسيلة الفاعلية في مخاطبة حكومة العسكر بعدما لم ينجح المبعوثون والمراسيل وحلقات الحوار في تحقيق المراد .

وإنه في غياب وجود مؤسسات واضحة تعبر عن الرأي العام فإن الخروج الاحتجاجي أصبح الخيار الوحيد أمام الناس لإيصال صوت الجماهير إلى مسامع حكومة العسكر " الشقيقة " الأمر الذي يضفي شرعية على الاعتصامات والتظاهرات التي تتبنى مطالب المجتمع في المرحلة الراهنة إلى أن ينتخب الناس مؤسسات تنطق باسمهم وتعبر عن أشواقهم ، وحتى يتحقق ذلك فينبغي أن نرحب بالاعتصامات والتظاهرات مادامت تتم في إطار التعبير السلمي المتحضر ، الذي يخدم مصالح المجتمع ولا يعطلها .

وإذا كان الثوار قد ضاقوا ذراعاً ببطء القرار السياسي وتردده في حسم ملفات مهمة وحساسة في البلد ، فإن قطاعات لا يستهان بها من الرأي العام ضاقت ذرعاً أيضاً بالعديد من الممارسات التي نُسِبَت إلى الثوار وأضرت بمصالح الناس العاديين وزادت من معاناتهم وهو ما تجلى في قرار إغلاق مجمع التحرير وقطع بعض الطرق المهمة والتهديد بتعطيل بعض المرافق العامة التي في المقدمة منها قناة السويس. الأمر الذي أضر كثيراً بمفهوم «الخروج الرشيد» الذي نعتبره حقاً وندافع عنه .

في هذا الصدد فإنني أزعم أن مثل هذه الممارسات تضغط على السلطة حقاً، لكنها تضر بالثوار أنفسهم أيضاً، ليس فقط لأنها تفتح الباب للفوضى التي يحلم بها عناصر الثورة المضادة، إذا لم يكن لها دور فيها، ولكن أيضاً لأنها تشوه صورة الثوار والثورة ذاتها لدى المواطن العادي، وهو أمر محزن في ذاته وفيما يترتب عليه . " [1]

([1]) جريدة الشروق بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠١١

المزاج السياسي المصري بعد ١٠٠ يوم من ثورة يناير

أظهرت دراسة ميدانية لشركة «TNS»العالمية أن غالبية المصريين يريدون دولة مدنية بنسبة، وصلت إلى ٧٥٪، في حين اقتربت نسبة من يريدون دولة دينية من الـ٢٥٪، فيما لم يصل إجمالي من يريدون دولة عسكرية إلى ١٪، حسب الدراسة التي أجريت بناء على طلب قناة «الحياة»، حول المزاج السياسي المصري قبل الانتخابات عقب الدراسة السابقة، التي أجرتها الشركة لشبكة تليفزيون الحياة عن ١٠٠ يوم على الثورة، وأذاعها برنامج «الحياة اليوم»، السبت.وأكدت الدراسة أن الشعور بسوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية زاد بعد ٨ شهور من ثورة ٢٥ يناير إلى ٦٢٪ بعد أن كان ٤١٪ فقط بعد ٣ أشهر منها،الأمر الذي أثر بدوره على المؤيدين لها، فرغم تأييد الأغلبية للثورة، فإن عدد المؤيدين انخفض إذا ما تمت مقارنته بالأيام الأولى للثورة، نتيجة لإحساسهم بأنها لم تحقق توقعاتهم بالعدالة ومكافحة الفساد والحد من الفقر.

وانتهت الدراسة إلى أن أكثر ٥ مشكلات تواجه المصريين وتسبب لهم قلقاً كبيراً هو زيادة الأسعار ٥٦٪، والبطالة ٤٦٪ والأمن ٣٣٪ والأجور ٢٧٪ والفقر ٢٤٪.

مشيرة إلى أن أكثر ما يشغل بال المواطن في الوقت الحالي هو كيفية العيش إذا ما استمرت الأسعار ومعدلات البطالة في الارتفاع، وأكدت الدراسة – التي أجرت أكثر من ١٠٠٠ مقابلة عشوائية في البيوت في الفترة من منتصف يوليو وحتى ٤ سبتمبر في القاهرة الكبرى «القاهرة والجيزة وشبرا الخيمة»، والإسكندرية والسويس والصعيد «حضر وريف» وفى المنيا وأسيوط وسوهاج والدلتا وطنطا والمنصورة ودمنهور – أن الرؤية مازالت غير واضحة لهم عن مستقبل مصر ولا يدركون ما إذا كانت تسير في الطريق الصحيح أم الخطأ، وبعد أن كانت النسبة الأكبر تعتقد أنها تسير في الاتجاه الصحيح عقب ٣ أشهر من الثورة، ووصلت إلى ٧٣٪، أصبحت النسبة ٣١٪، فيما ارتفعت نسبة الاتجاه إلى الخطأ من ٥٪ عقب ٣ شهور إلى ٢٩٪، بعد ٨ شهور، مؤكدين أنهم في حالة قلق على مستقبل البلد، كما زاد الشعور بأن الأحوال الاقتصادية والمعيشية أصبحت أكثر سوءاً مما كانت عليه قبل الثورة من

٤١٪ إلى ٦٢٪، وجاءت الزيادة على حساب من يعتقدون أنها أفضل، ومن يعتقدون أنها كما هي، والذين قلت نسبتهم من ٤٠٪ إلى ٢٧٪.

ورصدت نتائج الدراسة الموقف من الديمقراطية والحرية، وأكدت أن الشعور بالديمقراطية والحرية في التعبير عن الرأي قل عن فترة ما بعد الثورة بـ٣ أشهر من ٨٤٪ إلى ٦٦٪، إلا أن النسبة مازالت مرتفعة بدرجة كبيرة منذ قيام الثورة.

ورغم المشاكل التي يعانى منها الناس والمخاوف من الحاضر والقلق على المستقبل، إلا أن الدراسة أكدت أن أكثر من نصف الناس توافق على الثورة بنسبة ٦٦٪ في مقابل ٢٠٪ ترفضها و١٤٪ لم تحدد موقفها، وبررت ذلك بأن الغالبية متحمسون لها بنسبة ٧٤٪ مقابل ١٣٪ غير متحمسة لها رغم انخفاض نسبة التأييد للثورة من ٩٠٪ بعد ٣ أشهر إلى ٧٧٪ في الشهور الأخيرة، وجاءت أكثر ٣ أسباب لتأييد الثورة هي «محاربة الفساد» و«زيادة حرية الرأي والتعبير» و«محاكمة رموز الفساد»، حيث لعب القضاء على الفساد دوراً مهماً في تأييد الناس للثورة، في المقابل جاءت زيادة أعداد البلطجية وانعدام الأمن والاستقرار والزيادة الكبيرة في الأسعار وراء معارضة البعض للثورة.

وذكرت الدراسة أن الناس توقعت من الثورة محاربة الفساد والفقر وتحسين أحوال المعيشة ومحاكمة رموز الفساد، إلا أن معظم التوقعات لم تتحقق.

وحول الموقف من المجلس العسكري أكدت الدراسة أن أكثر من نصف الناس راضون عن أداء المجلس العسكري بنسبة وصلت إلى ٦١٪، ورغم ذلك فإن نسبة الرضا انخفضت عن فترة ما بعد ٣ شهور من الثورة والتي وصلت وقتها إلى ٨٦٪، لكن الانخفاض حمل داخله تأكيداً على ثقة الناس بالمجلس كحام لهم.

وجاءت أهم ٣ أسباب لانخفاض نسبة التأييد لـ«العسكري» هي: «البطء في اتخاذ القرارات ومحاكمة رموز الفساد» و«عدم الشعور بوجود تغيير» و«التعاون مع النظام

السابق»، حيث توقع الناس من المجلس الذي يدير البلاد حماية الدولة وحدودها، ونشر الأمن في البلاد وإرجاع الشرطة مرة أخرى إلى الشارع، وأشارت الدراسة إلى أن أكثر التوقعات التي تحققت من المجلس العسكري هي حماية الدولة وحدودها التي جاءت بنسبة عالية، إلا أن نشر الأمن والاستقرار ومعاقبة موظفي النظام السابق كلها لم تتحقق، وجاءت الاقتراحات التي وجهها الناس إلى المجلس العسكري لتحسين الأداء في المرحلة المقبلة تتعلق بمحاكمة رؤوس الفساد وتحقيق مطالب الشعب أكثر ونشر الأمن والأمان، فيما أجمعت الإجابات حول ما سيقولونه لرئيس المجلس العسكري إذا ما التقوه بأنهم سينصحونه بحماية الدولة وأن يكون عادلاً.

وأعلن ٦١٪ من المشاركين في الدراسة أنهم لا يوافقون على التغييرات التي حدثت في الوزارة، فيما أكد ٤٧٪ منهم عدم الرضا عن أداء الحكومة، واعتبروا أنها لم تحقق نتائج ملموسة ولم يتغير أي شيء، ووافق ٧٤٪ من الناس على بقاء عصام شرف رئيساً للوزراء، واعتبروا أنه يعمل لصالح البلد ورجل محترم لم يحصل على الفرصة الكافية، فيما أكد من رفض استمرار «شرف» أنه رجل ضعيف وسلبي وفشل في تحقيق أي إنجازات، وأنه من وجوه النظام السابق، ووجهوا له نصيحة بأن يعمل على تحسين الدخل وتقليل الأسعار وتحقيق مطالب الناس التي لم يتحقق منها أي شيء، وبخصوص الحد الأدنى للأجور، قال ٦٠٪ من الناس إنهم غير راضين عن ٧٠٠ جنيه كحد أدنى، فيما اعتبر ٣٤٪ أن الرقم يكفيهم ويرضون عنه، واعتبر ٣٣٪ أن مبلغ ١٠٠٠ جنيه هو حد أدنى مقبول للأجور.

ورصدت الدراسة أداء الشرطة خلال الفترة الأخيرة ورأى الناس فيها، حيث توقع الجميع منها التصدي للعنف والبلطجة وحسن معاملة الناس والعمل على إعادة الثقة بين الشرطة والشعب، إلا أن التوقعات لم تتحقق.

وأكدت الدراسة أن الأمن والأمان يلعبان دوراً مهماً وحيوياً في حياة الناس وخياراتهم وتوجهاتهم، وتحدثت الدراسة عن الإعلام وأكدت أن التليفزيون من أهم المصادر التي تستخدم للحصول على المعلومة والأخبار السياسية بنسبة وصلت إلى

٩٧٪ تليه الصحف والمجلات، ثم الأصحاب والمعارف والزملاء ومواقع التواصل الاجتماعي، ثم مواقع الأخبار، وجاء الراديو في آخر الوسائل المستخدمة، وأكدت الدراسة أن التليفزيون أكثر المصادر الإعلامية تأثيراً عليهم، لأنه الأكثر دقة في نقل الأحداث.

وجاء موقع الـ«فيس بوك» فى المرتبة الأولى كأفضل مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة ٩٤٪، يليه «تويتر» بنسبة ١٪، فقط وحول الموقف من نقل المحاكمات في وسائل الإعلام وافقت الغالبية على عرضها بنسبة وصلت إلى ٨٢٪ واعتراض من ١٣٪ ولم يحدد ٦٪ من العينة موقفهم.

وتحدثت نتائج الدراسة عن الموقف من الانتخابات والتيارات الإسلامية التي تخوضها في ظل تخوفات كثيرة الأمر الذي رفع نسبة المؤيدين لدولة مدنية لـ٧٥٪ لأسباب كثيرة أهمها، عدم وجود تحيز واختلاط المجتمع بين مسلمين ومسيحيين والرغبة في عدم استخدام الدين في السياسة، في المقابل لم تتجاوز نسبة الموافقين على دولة عسكرية ١٪.

وحول الأحزاب السياسية وموقف الشارع منها أكدت نتائج الدراسة أن أحزاب الوفد والحرية والعدالة والغد أول ثلاثة أحزاب تأتى في تفكير رجل الشارع عندما يُسأل عن حزب سياسي، واعتبروا معرفتهم بالأحزاب الثلاثة زادت بعد ٨ شهور من الثورة في مقابل انخفاض المعرفة بالحزب الناصري بصورة كبيرة، الأمر الذي يحدد اختياراتهم في التصويت في الانتخابات، حيث وصل الوفد والحرية والعدالة إلى أعلى اختيارات الناس، تأتى بعدهما بقية الأحزاب، ورأى الناس أن حصول الإخوان المسلمين على أغلبية مقاعد البرلمان سيكون له تأثير سلبي كبير على البلاد، وأكدوا أن نتائج التصويت للإخوان في الانتخابات ستكون خلطاً للدين بالسياسة وتطبيق الدين بطريقة خاطئة وتناقض الرأي. في المقابل اعتبر من سيصوت للإخوان في الانتخابات أن له آثاراً إيجابية من خلال مكافحة الفساد وتطبيق الشريعة الإسلامية وتطبيق العدالة الاجتماعية. وأكد غالبية الناس أن تولى السلفيين للسلطة وحصولهم على أغلبية المقاعد سيكون له تأثير سلبي كبير على الدولة. وبشأن الانتخابات الرئاسية اعتبر

الناس أن أكثر ٣ مرشحين معروفين في الشارع هم عمرو موسى ومحمد البرادعي وأيمن نور، حيث زادت المعرفة بالبرادعي ونور بعد ٨ أشهر من الثورة مقارنة بـ٣ أشهر بعدها.

ورغم معرفة الناس بأسماء المرشحين فإن التصويت سيكون أمراً مختلفاً ومن أكثر الأمثلة وضوحاً هو محمد البرادعي الذي يحتل النسبة الثانية في الأسماء المعروفة كمرشح للرئاسة ولكن نسبة قليلة مستعدة للتصويت له.

واعتبروا أن أهم ٣ صفات في الرئيس القادم هي «الخبرة السياسية» و«أن يكون غير فاسد» و«قادر على تحقيق أحلام الناس» وجاء عمرو موسى فى المرتبة الأولى بنسبة ٣٨٪ يليه أحمد شفيق ٧٪ ثم عصام شرف ٥٪ ومحمد البرادعي ٤٪.

ورصدت الدراسة اتجاهات الرأي العام من المظاهرات والاعتصامات الاحتجاجات الفئوية، حيث أكدت الغالبية الموافقة على مبدأ التظاهر واعتبرته وسيلة إيجابية لتوصيل صوتهم، وبلغت نسبة الموافقين على هذا الرأي ٦٧٪، فيما اعتبر ٢٢٪ فقط أنها سلبية، وحول أسباب تأييد مبدأ التظاهر قال المشاركون فى الدراسة إنها وسيلة للمطالبة بالحقوق وأنهم يرون أنها طريقة لممارسة حرية التعبير وسماع صوتهم، أما من يرفضون التظاهر فاعتبروه يعطل البلد ويوقف سريان الأعمال وينشر الفوضى.

وحول مظاهرات التحرير وافق الناس على مبدأ التظاهر لكنهم رفضوا الاعتصام في الميدان واعتبروه يخل باستقرار البلد، أما من وافقوا على الاعتصام فقالوا إنهم يطالبون بحقوقهم لأنهم يعلمون أن الحكومة لا توافق إلا تحت ضغط.

أما المظاهرات الفئوية التي انتشرت فأكد ٦٩٪ من الناس أنهم غير راضين عنها، وقالوا إنها مطالب شخصية ليست في صالح البلد، بل إنها تتسبب في تعطيلها، واختتمت TNSدراستها بالتأكيد على أن أكثر ما يشغل بال الناس حالياً مشاكل غير سياسية تتعلق بالحياة اليومية في ظل رؤية غير واضحة لاتجاه البلاد، والأحوال

الاقتصادية، ومستويات معيشية زادت سوءاً، وشعور بأن الثورة لم تحقق مطالبهم أو توقعاتهم التي تتعلق بالعدالة والحد من الفقر ومكافحة الفساد، وهو ما يعول الجميع عليه بأن تقوم الحكومة بدور كبير لتحقيقه.

وأضافت أنه بالرغم من انخفاض نسبة الرضا عند الناس تجاه المجلس العسكري فإنهم يعتبرون أن الجيش المؤسسة التي يثقون فيها كحام لهم حيث حقق لهم «العسكري» بعض توقعاتهم بشأن حماية البلاد، لكن لا تزال بعض التوقعات المتعلقة بنشر الأمن والأمان وانتشار الشرطة بشكل أكبر في الشارع . [1]

أعمال وزارة محمد نجيب

وبالنسبة لوزارة محمد نجيب فقد أقدمت على اتخاذ قرارات خطيرة جداً غيرت وجه الحياة في مصر فقد شملت جميع نواحي الحياة : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . فعلى المستوى السياسي أصدرت قانون تنظيم الأحزاب الذي أعطى لحركة الجيش فرصة التسرب إلى صفوف الأحزاب وإغراء العناصر الضعيفة أو المترددة بينهم، وتمزيق وحدة أحزابهم. وتنازع أعضائها مما أدى إلى صدور قانون بحلها ، وإلغاء الدستور الذي قامت عليه والتكريس للحكم العسكري المستبد ، وإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية .

أما على المستوى الاقتصادي فقد كان قانون الإصلاح الزراعي ، وضرب الإقطاعيين أهم منجزاتها بهذا الشأن . أما بالنسبة للحياة الاجتماعية فقد كان التغيير فيها طفيفاً فإذا كانت القرارات الثورية نجحت في إلغاء الملكية ومصادرة أموال أفراد أسرة محمد علي وممتلكاتهم ، وضرب الإقطاع وتقليص نفوذ الإقطاعيين فإنها لم تنجح في إحداث حراك اجتماعي وثقافي وإعلاء قيمة العمل ، والإبداع ، والاستفادة من الطاقات المعطلة .

([1]) جريدة المصري اليوم بتاريخ ١٢ / ١١/ ٢٠٠١ .

obeikandl.com

الانقلاب الثاني

إذا كان الشعب قد انقلب على المجلس الأعلى للقوات المسلحة وطالبه بالرحيل في مليونية " الإنقاذ الوطني " يوم ٢٢ نوفمبر ٢٠١١ ، بعدما أسقط حكومة عصام شرف فإن الأمر كان مختلفاً تماماً في ثورة يوليو فقد قوَّى مجلس قيادة الثورة مركزه وسعى لتقلد حكم البلاد بعد إقالة حكومة علي ماهر .

وكان أول عمل للجنة قيادة الثورة هو اعتقال عدد كبير من الشخصيات من رجال السراي ومن رجال الأحزاب بحجة أنهم كانوا يقومون بدعاية واسعة ضد الثورة ومشاريعها ، وبلغ عدد المقبوض عليهم ٧٤ شخصاً بعد من أضيف إليهم في الأيام اللاحقة من الأسرة المالكة وزعماء الأحزاب والوزراء السابقين ورجال الحاشية وقد اعتقلوا جميعا بالمدرسة الثانوية العسكرية . [1]

أخذ الجيش يظهر كقوة سياسية، لا تستند إلى جذور تاريخية، أو تنظيمات حزبية، وإنما تعتمد على الأثر الهائل لعزل الملك، وإصدار قانون الإصلاح الزراعي، بعد يومين من وزارة نجيب، في ٩ سبتمبر، والذي وجه طعنة شديدة إلى الإقطاع والإقطاعيين .

واعتمدت حركة الجيش، كذلك، على الشعبية، التي اكتسبها محمد نجيب، بين الجماهير، لبساطته الشديدة، وابتسامته الدائمة، وحيويته المتجددة. كانت جماهير الشعب تأمل أن تجد، في حركة الجيش، فرصة الانطلاق نحو مستقبل أفضل، ومن ثم كان هذا التأييد الجارف، الذي قوبلت به منذ لحظتها الأولى. وأدركت الأحزاب السياسية أن انطلاق هذه الحركة، التي يقودها المثقفون، أبناء الطبقة الوسطى في الجيش، سوف يضعف قبضتهم ويبدد سلطتهم، وينهي مستقبلهم السياسي، ولذا فإنهم

([1]) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٤٧ .

تخوفوا منها، منذ اللحظة الأولى، وهُرع بعضهم إلى لقاء قادتها، وتسجيل أسمائهم في سجلاتها، ومحاولة الارتباط بها، والتعرف على قادتها . (1)

لقد شملت الاعتقالات حوالي ثلاثة أرباع ساسة البلد الموجودين في الأحزاب على حد قول هيكل الذي يعتبر أن قيام الثورة بهذه الاعتقالات بمثابة انقلاب آخر أخطر من انقلابهم الأول : " إن هؤلاء الشباب اللي عملوا اللي عملوه في ٢٣ يوليو لـ ٢٦ يوليو أعادوا مرة ثانية تقريبا بشبه انقلاب وقبضوا على كل من له شأن في الحياة السياسية المصرية، كأنهم في ظرف ست أسابيع قاموا بانقلابين.. انقلاب ضد الملك في الأول وانقلاب على كل الساسة . " (٢)

إن ما قامت به لجنة القيادة من اعتقالات يعد منحى خطيراً في تاريخ الثورة فهو يمثل بداية لسياسة جديدة سوف تنهجها الثورة وتكون ديدنها ، سياسة الاستبداد بالحكم والعصف بالمعارضين .

وينسب سليمان حافظ فكرة الاعتقالات لجمال عبد الناصر فيقول هيكل على لسان سليمان حافظ : " إن جمال عبد الناصر قال لهم فجأة كده : الاعتقالات . إحنا قررنا هنا الاعتقالات . " (٣)

درس في أسباب طغيان الحاكم

لقد كان الضباط الأحرار – كما سبق أن بينا – وطنيين مخلصين ، حملوا أرواحهم على أكفهم من أجل تطهير الجيش من الفساد ، وفور نجاح الثورة سعوا إلى تطهير البلاد كلها من الفساد والمفسدين لذا استعانوا بعلي ماهر السياسي المستقل الحريص على استقلال مصر وجلاء الإنجليز ، كما استعانوا بفقهاء الدستور والقانون ، ولم

(1) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " مرجع سابق ج١ ص ٢٤٤
(2) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/٨
(3) نفسه .

openkanal.com

يكن يسعون مطلقاً لتولي الحكم ، لكن تحالف وزارة علي ماهر ورجال القانون على تأجيل الانتخابات واستخراج من الدستور، تشريعات، تتناقض مع روحه، لإقامة سد عال، أمام عودة الوفد، أو اقترابه من الحركة. كان لذلك أثر بالغ، في عقلية الضباط، التي لم تكن قد شكلت، على أصول سياسية سليمة. بل كانوا في مرحلتهم الأولى أكثر ما يكونون، تأثراً بالمحيطين بهم. وكان وقوعهم، بين علي ماهر من جهة، وسليمان حافظ من جهة أخرى، دافعاً لهم على السير في طريق السلطة، مع الاستعانة بالدستور، والقوى الشعبية . (1)

كانت هذه هي بداية الحكم العسكري في مصر والذي استمر إلى يوم الناس هذا حتى بعد ثورة يناير ، والذي اتسم بصدور أحكام فردية ارتجالية غير مدروسة – غالباً – والعصف بالمعارضين لهذه الأحكام . فنظراً لأن الحكم العسكري لم يبن على أسس ديمقراطية ينتخب فيه من يمثلون الشعب انتخاباً حراً نزيهاً فإن الحاكم العسكري دائما يكون قلقاً على منصبه ؛ فهو لم يتوله بناء على رغبة الجماهير إنما تولاه متقلداً بالسيف ولذا فهو يشهر هذا السيف في وجه من يفكر في الاعتراض عليه .

فلو أجريت انتخابات سليمة وفق قانون انتخابي صحيح ما حدثت هذه الفوضى ولا تلك المظاهرات والاعتصامات ولا لجأت ثورة يوليو إلى الاعتقالات والاغتيالات التي شوهت وجه الثورة البيضاء .

ولا جدال في أن للديمقراطية، ولنظام الأحزاب مآخذ، ولكنها في النهاية الأفضل حتى يظهر بديل أقرب إلى الكمال، لأن البديل الموجود هو الحكم الديكتاتوري الذي يقوم على الإرادة الفردية للحاكم، سواء أكان ملكاً أم قائداً عسكريّاً أسوأ. فحتى لو افترضنا العبقرية في هذا الحاكم فإن الانفراد بالسلطة لابد وأن يفسده بحيث يصبح في

(1) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " مرجع سابق ج١ ص ٢٤٨

النهاية طاغية وهذا هو درس التاريخ الذي لا استثناء فيه. فكل الطغاة بدءوا ملائكة وانتهوا شياطين وحققوا في أوائل عهدهم انتصارات وختموها بهزيمة ساحقة تذهب بكل انتصاراتهم الماضية.

من أجل هذا فإن حرية تكوين وعمل الأحزاب هي إحدى الحريات الضرورية، والتي لا غناء عنها لمشاركة الشعوب وما يعنيه هذا من نجاح وتحقيق إرادة الجماهير وفى الوقت نفسه فإنه يحول دون وقوعها في قبضة الطغاة وما يعنيه هذا من استبداد، وإذلال، وتحكم، وفى النهاية الفشل الذريع . (1)

من أهم الأعمال التي قامت بها وزارة نجيب غير إصدار قانون الإصلاح الزراعي هي :

في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر قانون بتخفيض إيجار المساكن بمقدار ١٥% عن المباني التي أنشئت منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ أي التي لم تخضع لنظام تثبيت الأجور ، وينطبق على المنازل والمحال التجارية وقد قصد بهذا التشريع التيسير على الطبقات الفقيرة والمتوسطة اليسار .

وفي ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢صدر مرسوم بقانون في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي نص على أن الموظفين غير الصالحين للعمل والذين تعلق بهم شبهات قوية تمس نزاهة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السير والسلوك يفصلون بغير الطريق التأديبي . (2)

وألفت لجان لفصل هؤلاء الموظفين وفصلت عددا كبيراً من الموظفين بغير محاكمة وقبلت استقالة كثيرين آخرين .

([1]) جمال البنا نقلاً عن موقعه على شبكة الإنترنت .

([2]) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٥٦ .

obeikandl.com

وأحيل ٤٥٠ ضابطاً من ضباط الجيش ، وألحق كثير من ضباط الجيش موظفين بمختلف الوزارات أو الشركات .

وفي ٢٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ انسحبت القوة البريطانية المعسكرة بجمرك المعدية عند كبري الفردان ، وأنزل العلم البريطاني ورفع العلم المصري على مباني الجمرك التي تسلمها الموظفون المصريون . (1)

في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون بشأن التدابير المختلفة لحماية الثورة ٢٣ يوليو باعتبار كل تدبير اتخذه أو يتخذه القائد العام للقوات المسلحة باعتبار رئيس حركة الجيش بقصد حماية هذه الحركة والنظام القائم عليها من " أعمال السيادة " إذا اتخذت هذه التدابير في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من بدء الثورة أي من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى ٢٣ يناير ١٩٥٣ .

وكنتيجة لهذا المرسوم لا يجوز الطعن أمام القضاء في تدابير القائد العام التي يتخذها أثناء الستة أشهر المذكورة .. ثم مدت هذه المدة ستة أشهر أخرى بموجب المرسوم بقانون الصادر في ١٨ يناير ١٩٥٣ .

وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون قضى ضمن ما قضى به إلغاء مجلس البلاط الملكي الذي كان مختصا بنظر الأحوال الشخصية لأفراد الأسرة المالكة وإحالة القضايا المنظورة أمامه إلى الجهة المختصة أي المحاكم العادية . (2)

وفي ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢ صدر مرسوم بقانون بإنشاء مجلس دائم لتنمية الإنتاج القومي ، ومهمته بحث المشروعات الاقتصادية التي تكون من شأنها تنمية الإنتاج القومي في النواحي الزراعية والصناعية والتجارية وما يتعلق بها من مشروعات الري

---

(1) نفسه ص ٥٧ .
(2) نفسه ص ٦٤ .

openkanal.com

واستصلاح الزراعة وتخصيص المناطق الزراعية وتنمية الإنتاج الزراعي ومشروعات توليد القوى الكهربية وإنشاء الطرق وتحسين وسائل النقل الأخرى .[1]

ولما قام محمد نجيب، وأعضاء مجلس القيادة، بجولة في الأقاليم، استقبلوا فيها استقبالاً حاراً. وتدافعت الجماهير، والفلاحون ترحب بهم، جعلهم هذا يتصورون أن إرادة الشعب قد تجسدت فيهم، وأن هذا هو التعبير الديمقراطي الأصيل، عن رأي الجماهير. ولم يتجاوز هذا التصور حدود ولايتهم على الناس؛ فلم يفكروا في إشراك الشعب، في مسؤولية الحكم، وإنما قرروا أن ينفردوا، وحدهم، بهذه المسؤولية، معتمدين على مظاهر التأييد المحيطة بهم فقط، من دون سعي إلى خلق نظام، يكفل المشاركة، والرقابة الشعبية، واستمرار الروح الثورية .

وبعد الفرحة العارمة التي غمرة الناس بعد ثورتي : يوليو ويناير بدأت نسبة التأييد نسبة التأييد تنخفض ويرجع ذلك بسبب البطء الشديد الذي مارسته حكومة شرف والمجلس العسكري في اتخاذ القرارات الحاسمة الناجزة خوفاً من ردود أفعال فلول النظام السابق ، وأصحاب المصالح الخاصة وأذنابهم من البلطجية ومثيري الشغب ، وكثرة المطالب الفئوية ، وتفجر المشاكل المزمنة مثل الفتنة الطائفية ، ومشاكل بدو سيناء ، والثارات العصبية القديمة ... مما جعلها لا تقدم على اتخاذ قرار جدي إلا إذا خرجت مليونية للمطالبة به مثل محاكمة مبارك ورموز نظامه ، وتحديد الحد الأدنى والأقصى للأجور ، وتلبية الطالبات الفئوية .

أما سبب انخفاض التأييد لثورة يوليو فيرجع لمن استعانت بهم الثورة من المدنيين لإدارة المرحلة الانتقالية الذي عملوا على إلغاء الحياة الحزبية وزينوا لرجال الثورة تقلد الحكم .

([1]) نفسه ص ٦٤ .

ويصور خالد محيي الدين الوضع العام، في ذلك الوقت، بقوله: " ويمكنني القول أن أغلب من أحاطوا بالثورة، من مستشارين، ومن قوى سياسية، كانوا يعملون جميعاً من أجل استمرار العسكريين في الحكم، وضد الديمقراطية والبرلمان. وكان السنهوري، وسليمان حافظ، وفتحي رضوان، يشجعون الضباط على تحدي الدستور والديمقراطية؛ بحجة أنها ثورة، وأن للثورة قانونها الخاص. كذلك كان الدكتور سيد صبري، أستاذ القانون الدستوري، يشجع هذا الاتجاه كذلك، ويقول إنه لا مبرر للتمسك بالنصوص، وإن البلد في وضع ثوري، وبحاجة إلى خطوات ثورية، وإلى فقه ثوري. وكان الإخوان المسلمون يشجعون هذا الاتجاه كذلك، ربما بأمل ضرب كل القوى السياسية الأخرى، ثم بعدها يتمكنون من احتواء الثورة، ناسين أن افتقاد الديمقراطية قد ينقلب وبالاً عليهم. وقد انقلب، بالفعل، وبالاً عليهم، وعنفاً ضدهم "[1]

وهذا ما حدث مثيله في ثورة يناير حيث كان حرص شباب الثورة يساندها بعض القوى الوطنية على الإطاحة بدستور ١٩٧١ واتخاذ إجراءات ثورية عنيفة بالقبض على كل مسئولي النظام السابق وأذنابه ومحاكمتهم محاكمة عسكرية سريعة تحكم بقطع رقاب رءوس النظام ، والزج بالآلاف من مسئولي هذا النظام بالسجن ، وكذا كل من يعترض على هذه الإجراءات المتسرعة العنيفة حتى تخلو الساحة للثوَّار يحكمون وكأن ثوَّار يناير يريدون أن يكون ضباط يوليو ويعتزون بتجربتهم التي قادت البلاد إلى النظام الذي ثاروا عليه !

ولكن المجلس الأعلى للقوات المسلحة آثر أن يسير في محاكمة رموز النظام سيراً دستورياً قانونياً فقدم مبارك ونجليه ، ووزير داخليته وستة من أعوانه ، وبعض وزرائه وأمناء لجنة السياسات بالحزب الوطني والمتهمين بمعركة الجمل وغيرهم ممن قدمت

([1]) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مرجع سابق ص ٢٠٨ .

فيهم بلاغات وأثبتت التحقيقات جديتها – قدمت هؤلاء جميعاً إلى محاكمات مدنية أمام قاضيهم الطبيعي ؛ لكي يعطي درساً للعالم كله أن ثورة يناير ثورة عدل وحرية ، وكما كانت مثالية في مظاهراتها لإسقاط النظام فإنها مثالية أيضا في محاكمته .

ولكن هذه الإجراءات لم تعجب كثير من ائتلافات الثورة والقوى الوطنية المتعجلة للوصول للحكم وتوالت المليونيات والاعتصامات والمظاهرات والمطالبات.

يقول د. معتز بالله عبد الفتاح : " القوات المسلحة ثورية ولكنها محافظة ، وأفضل الثائرين هو من يميك القدرة على فرملة طموحاته المثالية حتى لا تنقلب السيارة بمن فيها ونخسر كل ما أنجزناه لأننا أردنا شيئاً قبل أوانه .

إن مشاكل مصر لن تأتي من القوات المسلحة بقدر أنها ستأتي من قوى تريد "خصخصة الثورة " سواء باسم الدين أو باسم مصالحهم الشخصية " [1]

***

([1]) جريدة الشروق بتاريخ ٢ أبريل ٢٠١١

obeikandl.com